

إعلان دعوة الجمعية العامة الغير عادية

EGM Announcement

تدعو الشركة الوطنية للتأمين مساهميها لحضور إجتماع الجمعية العامة الغير العادية (الاجتماع الأول) عن طريق وسائل التقنية الحديثة

يسر مجلس إدارة (الشركة الوطنية للتأمين) أن يدعو السادة المساهمين للمشاركة والتصويت في اجتماع الجمعية العامة (الغير عادية) (الاجتماع الأول) والمقرر انعقادها بمشيئة الله تعالى في تمام الساعة 6:30 مساء يوم الأحد 29 شعبان 1442 هـ الموافق 11 أبريل 2021م عن طريق وسائل التقنية الحديثة ، بمقر الشركة الرئيسي – بناية الجفالي – طريق المدينة - بمدينة جدة. www.tadawulatv.com.sa وذلك حرصاً على سلامة المساهمين و ضمن دعم الجهود والإجراءات الوقائية والاحترازية من قبل الجهات الصحية المختصة وذات العلاقة للتصدي لفيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وامتداداً للجهود المتواصلة التي تبذلها كافة الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشاره. وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1. التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2020م.
2. التصويت على تقرير مراجعي الحسابات للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2020م.
3. التصويت على القوائم المالية للشركة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2020م.
4. التصويت على تعيين مراجعي الحسابات من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول والثاني والثالث والسنوات للعام المالي 2021م والربع الأول للعام 2022م وتحديد أتعابهم.
5. التصويت على قرار المجلس بتعيين الأستاذ / طاهر بن محمد الدباغ - عضواً غير تنفيذي بمجلس الإدارة ابتداءً من تاريخ تعيينه في 2020/11/05م لإكمال دورة المجلس حتى تاريخ انتهاء الدورة الحالية في 2022/04/25م، خلفاً للعضو السابق الأستاذ / حسام الخيال - عضو غير تنفيذي. (مرفق السيرة الذاتية)
6. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة وشركة إبراهيم الجفالي وإخوانه والتي لأعضاء مجلس الإدارة السادة / أمين العفيفي و فيصل شراره مصلحة مباشرة فيها حيث أنهم أعضاء مجلس إدارة بالشركتين وهي عبارة عن تجديد عقد إيجار المركز الرئيسي، علماً بأن قيمة التعاملات التي تمت في عام 2020م كانت بمبلغ 3,846 ألف ريال ولا توجد أية شروط تفضيلية في هذه العقود. (مرفق)
7. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة وشركة سنك للتأمين، والتي لأعضاء مجلس الإدارة السادة / أمين العفيفي و فيصل شراره مصلحة مباشرة فيها حيث أنهم أعضاء مجلس إدارة بالشركتين وهي عبارة عن تجديد إتفاقية إعادة التأمين الاختياري، علماً بأن قيمة التعاملات التي تمت لعام 2020م كانت بمبلغ 1,801 ألف ريال ولا توجد أية شروط تفضيلية في هذه العقود. (مرفق)
8. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة وشركة الإسمنت السعودية والتي لعضو مجلس الإدارة السيد/ أمين العفيفي مصلحة مباشرة فيها، حيث أنه عضو مجلس إدارة بالشركتين وهي عبارة عن أقساط تجديد تأمين، علماً بأن قيمة التعاملات التي تمت لعام 2020م كانت بمبلغ 4,038 ألف ريال ولا توجد أية شروط تفضيلية في هذه العقود. (مرفق)
9. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة وشركة إبراهيم الجفالي وإخوانه لأنظمة المعلومات والتي لأعضاء مجلس الإدارة السادة / أمين العفيفي و فيصل شراره، مصلحة مباشرة فيها حيث أنهم أعضاء مجلس إدارة بالشركتين وهي عبارة عن تجديد إتفاقية خدمات وصيانة الحاسب الآلي، علماً بأن قيمة التعاملات التي تمت لعام 2020م كانت بمبلغ 1,209 ألف ريال ولا توجد أية شروط تفضيلية في هذه العقود. (مرفق)
10. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة ومجموعة شركات الناعشي والتي لعضو مجلس الإدارة السيد / طاهر الدباغ ، مصلحة مباشرة فيها حيث أنه عضو مجلس إدارة بالشركتين وهي عبارة عن أقساط تجديد تأمين، علماً بأن قيمة التعاملات التي تمت لعام 2020م كانت بمبلغ 6,775 ألف ريال ولا توجد أية شروط تفضيلية في هذه العقود. (مرفق)
11. التصويت على صرف مبلغ 1,140,000 ريال (مليون ومائة وأربعين ألف ريال) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

12. التصويت على تعديل المادة رقم 1 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ التأسيس. (مرفق)
13. التصويت على تعديل المادة رقم 3 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ أغراض الشركة (مرفق)
14. التصويت على تعديل المادة رقم 4 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ المشاركة والتملك في الشركات. (مرفق)
15. التصويت على تعديل المادة رقم 7 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ استثمارات الشركة. (مرفق)
16. التصويت على تعديل المادة رقم 12 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ تداول الأسهم. (مرفق)
17. التصويت على تعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ زيادة رأس المال. (مرفق)
18. التصويت على تعديل المادة رقم 14 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ تخفيض رأس المال. (مرفق)
19. التصويت على تعديل المادة رقم 15 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ إدارة الشركة. (مرفق)
20. التصويت على تعديل المادة رقم 16 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ انتهاء عضوية المجلس (مرفق)
21. التصويت على تعديل المادة رقم 17 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ المركز الشاغر في المجلس. (مرفق)
22. التصويت على تعديل المادة رقم 18 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ صلاحيات المجلس. (مرفق)
23. التصويت على تعديل المادة رقم 19 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ مكافأة أعضاء المجلس. (مرفق)
24. التصويت على تعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ صلاحيات الرئيس والنائب والعضو المنتدب وأمين السر (مرفق)
25. التصويت على تعديل المادة رقم 21 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ اجتماعات المجلس. (مرفق)
26. التصويت على تعديل المادة رقم 22 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ نصاب اجتماع المجلس. (مرفق)
27. التصويت على تعديل المادة رقم 24 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ الاتفاقيات والعقود. (مرفق)
28. التصويت على تعديل المادة رقم 25 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ حضور الجمعيات. (مرفق)
29. التصويت على تعديل المادة رقم 26 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ الجمعية التأسيسية. (مرفق)
30. التصويت على تعديل المادة رقم 27 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ اختصاصات الجمعية التأسيسية. (مرفق)
31. التصويت على تعديل المادة رقم 28 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ اختصاصات الجمعية العامة العادية. (مرفق)
32. التصويت على تعديل المادة رقم 30 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ دعوة الجمعيات. (مرفق)
33. التصويت على تعديل المادة رقم 32 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية. (مرفق)
34. التصويت على تعديل المادة رقم 33 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ نصاب اجتماع الجمعية العامة غير العادية. (مرفق)
35. التصويت على تعديل المادة رقم 35 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ قرارات الجمعيات. (مرفق)
36. التصويت على تعديل المادة رقم 36 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ المناقشة في الجمعيات. (مرفق)
37. التصويت على تعديل المادة رقم 39 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ تعيين مراجع الحسابات. (مرفق)
38. التصويت على تعديل المادة رقم 41 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ التزامات مراجع الحسابات. (مرفق)
39. التصويت على تعديل المادة رقم 43 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ الوثائق المالية. (مرفق)
40. التصويت على تعديل المادة رقم 45 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ الزكاة والاحتياطي. (مرفق)
41. التصويت على تعديل المادة رقم 49 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة. (مرفق)
42. التصويت على تعديل المادة رقم 50 من النظام الأساسي للشركة، المتعلقة بـ انقضاء الشركة. (مرفق)
43. التصويت على حذف الباب العاشر من نظام الشركة الأساس، المتعلق بـ (تصفية الشركة) وضمه إلى الباب التاسع والمتعلق بـ المنازعات. (مرفق)
44. التصويت على حذف الباب الحادي عشر من نظام الشركة الأساس، المتعلق بـ (أحكام ختامية) وضمه إلى الباب التاسع والمتعلق بـ المنازعات. (مرفق)

كما يحق لكل مساهم من المساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية العامة حضور اجتماع الجمعية وبحسب الأنظمة واللوائح علماً بأن أحقية تسجيل الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي وقت انعقاد اجتماع الجمعية. ويكون اجتماع الجمعية العامة الغير العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل وإذا لم يتوفر النصاب اللازم لعقد الاجتماع الأول يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل.

علماً بأنه سيكون بإمكان المساهمين المسجلين في خدمات تداولاتي التصويت عن بعد على بنود الجمعية ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء 25 شعبان 1442 هـ الموافق 07 أبريل 2021م وحتى نهاية وقت انعقاد الجمعية من يوم انعقاد الجمعية، وسيكون التسجيل والتصويت في خدمات تداولاتي متاحاً ومجاناً لجميع المساهمين باستخدام الرابط التالي:

www.tadawulatv.com.sa

في حال وجود استفسار أو أسئلة بخصوص جدول الاجتماع نأمل التواصل مع إدارة علاقات المساهمين

(info@wataniva.com.sa/0122728740) أو هاتف الجوال رقم 0556166122.

أو الكتابة إلى العنوان التالي:

(عناية سكرتير مجلس الإدارة - الشركة الوطنية للتأمين - ص ب 5832 جده 21432)

نموذج التوكيل

لا يوجد نظراً لعقد الجمعية عن طريق وسائل التقنية الحديثة

Wataniya Insurance Company's Invites its shareholders to attend the Extra Ordinary meeting (first meeting)

The Board of Wataniya are pleased to invite Wataniya's shareholders to attend the Extra Ordinary meeting (First meeting) via Electronic path through TADAWULATY Portal only (Virtual Meeting), which will be held on Sunday 29 Shabban 1442H corresponding to 11 April 2021 G at (6:30 pm), meeting will be held at the Company Head Office – Jufflai Building – Madina Road – Jeddah www.tadawulatv.com.sa, taking the safety of stakeholders and to support the social distancing regulations to combat the COVID – 19 pandemic, which is in line with the Government arrangements to discuss the following Agenda:

1-Approval of the Board of Directors Report for the Financial year ended 31 December 2020.

2-Approval of the External Auditors for the Financial Year ended 31 December 2020.

3-Approval of the Annual Financial Statement as of 13 December 2020.

4- Approval of the appointment of External Auditors based on the Audit Committee's recommendation, to audit the interim Financial statement of Quarter1, Quarter2, Quarter3, Annual Financial Statement 2021, and the Quarter1 2022. And to approve their Fees.

5- Approval on the nomination of Mr. Tahir Aldabbagh as Non- Executive Board Director to complete the current Board tenure end on 25 April 2022, the Accumulative voting will be considered as per the Company's By-law. (enclosed)

6- Approval of the business transaction between E A Juffali & Bros, and Wataniya Insurance Company where there is a direct interest in this contract for Mr. Amin Alafifi & Mr. Faisal Charara as they are Directors in both Companies. Contract is Head Office rent. Transaction during 2020 amounted SR 3.846 Million with No preferential conditions. (Enclosed)

7- Approval of the business transaction between SNIC Insurance Co, and Wataniya Insurance Company where there is a direct interest in this contract for Mr. Amin Alafifi & Mr. Faisal Charara as they are Directors in both Companies. Contract is renewal of Reinsurance Non-Obligatory treaty. Transaction during 2020 amounted SR 1.801 Million with No preferential conditions. (Enclosed)

8- Approval of the business transaction between Saudi Cement Company, and Wataniya Insurance Company where there is a direct Interest in this contract for Mr. Amin Alafifi as a Director in both Companies. Contract is Insurance Premiums. Transaction during 2020 amounted SR 4.038 Million with No preferential conditions. (Enclosed)

9- Approval of the business transaction between E A Juffali Information System Company, and Wataniya Insurance Company where there is a direct interest in this contract for Mr. Amin Alafifi & Mr. Faisal Charara as they are Directors in both Companies. Contract is renewal of IT Maintenance Services Agreement. Transaction during 2020 amounted SR 1.209 Million with No preferential conditions. (Enclosed)

10- Approval of the business transaction between Naghi Group of Companies, and Wataniya Insurance Company where there is a direct interest in this contract for Mr. Tahir Aldabbagh as a Director in both Companies. Contract is Insurance Premiums. Transaction during 2020 amounted SR 6.775 Million with No preferential conditions. (Enclosed)

11- Approval of the payment of the Board of Directors Fees for the Financial Year end 31 December 2020 amounted SR. 1.140 Million.

12- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 1 related to the Formation. (enclosed)

13- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 3 related to the Company Purpose. (enclosed)

14- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 4 related to the owing in Companies & subsidiary. (enclosed)

- 15 Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 7 related to the Company's Investment. (enclosed)
- 16- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 12 related to the shares trading. (enclosed)
- 17- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 13 related to Increasing Capital. (enclosed)
- 18- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 14 related to Decreasing Capital. (enclosed)
- 19- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 15 related to the Company's Management. (enclosed)
- 20- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 16 related to the Board tenure. (enclosed)
- 21- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 17 related to the Vacancy in the Board. (enclosed)
- 22- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 18 related to the Board Authority. (enclosed)
- 23- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 19 related to the Board Fees. (enclosed)
- 24- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 20 related to the Authority of the Chairman, Vice Chairman, Managing Director, and Company Secretary. (enclosed)
- 25- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 21 related to the Board meetings. (enclosed)
- 26- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 22 related to the Board meeting quorum. (enclosed)
- 27- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 24 related to the Agreements and Contracts. (enclosed)
- 28- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 25 related to the Shareholder meetings attendance. (enclosed)
- 29- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 26 related to the Constituents shareholders meeting. (enclosed)
- 30- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 27 related to the Constituents shareholders meeting scope. (enclosed)

- 31- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 28 related to the Ordinary shareholders meeting scope. (enclosed)
- 32- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 30 related to the shareholders meeting Invitations. (enclosed)
- 33- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 32 related to the Ordinary shareholders meeting quorum. (enclosed)
- 34- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 33 related to the Extra Ordinary shareholders meeting quorum. (enclosed)
- 35- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 35 related to the shareholders meetings resolutions. (enclosed)
- 36- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 36 related to the shareholders meeting Discussions. (enclosed)
- 37- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 39 related to the External Auditors appointments. (enclosed)
- 38- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 41 related to the External Auditors obligations. (enclosed)
- 39- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 43 related to the Financial Documents. (enclosed)
- 40- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 45 related to the ZAKAT & Provisions. (enclosed)
- 41- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 49 related to the Board of Directors liability. (enclosed)
- 42- Approval of the amendments on the Company By-Law and the Amended Article: 50 related to the Company's Completion. (enclosed)
- 43- Approval of the deletion of the 10th Section of the Company By-Law related to the Company's Liquidation and merge it within the 9th Section related to the Disputes. (enclosed)
- 44- Approval of the deletion of the 11th Section of the Company By-Law related to Final articles and merge it within the 9th Section related to the Disputes. (enclosed)

All registered shareholders in (EDAA) can attend and vote electronically through (TADAWULATY) after the end of the trading session before the EGM meeting as per the regulations. Please note that no attendance will be allowed once the meeting commences however the voting will be available till the end of the meeting. The meeting quorum will be 50% (distance attending – voting) only, failing to achieve the

required quorum the EGM will convene after 1 Hour from the first meeting, and the quorum will be 25% of the shareholders.

All registered shareholders in (EDAA) can vote electronically through (TADAWULATY) as of 10:00 am Wednesday 25 Shaaban 1442 H corresponding to 07 April 2021, till the end of the meeting. Further more the registration on TADAWULATY will be available to all shareholders free of Charges on the following link: www.tadawulatv.com.sa

In case of any clarification in this regards please contact the company's shareholders relations department on: info@wataniya.com.sa Mobile 0556166122

Or mail us on (Board Secretary – Wataniya Insurance Company – PO Box 5832 – Jeddah 21432.

Proxy template:

Not Available due to the meeting will convene virtually.

تقرير لجنة المراجعة
Audit Committee's Report

التاريخ : 1442/08/08 هـ
الموافق : 2021/03/22 م

السادة مساهمي الشركة الوطنية للتأمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع : تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة لمساهمي الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

نفيد مساهمي الشركة بالتزام لجنة المراجعة (اللجنة) ضمن مسؤوليتها مراجعة القوائم المالية للشركة، السياسات المحاسبية للشركة، ومراجعة والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية فيها. حيث اجتمعت اللجنة خلال العام 2020م، عدد (9) اجتماعات وتضمنت تلك الاجتماعات المواضيع التالية:

- مراجعة واعتماد خطط المراجعة الداخلية لعام 2020م.
- الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية وتنفيذ خططها.
- مراجعة تقارير المراجعة الداخلية الدورية الصادرة لعام 2020م، والتي تناقش الملاحظات والفترة اللازمة لحل تلك الملاحظات من قبل الجهاز التنفيذي.
- الإشراف على أعمال المراجعة الخارجية.
- مراجعة القوائم المالية الأولية والسنوية وحتى 31 ديسمبر 2020م وتقديم التوصيات اللازمة حيالها لمجلس الإدارة تمهيداً لاعتمادها.
- مراجعة خطاب الإدارة والصادر عن المراجع الخارجي.
- مراجعة عروض الأسعار المقدمة من المراجعين الخارجيين وبخاصة بأعمال المراجعة الخارجية وتقديم التوصية اللازمة لجمعية المساهمين بالشركة لتعيين المراجعين الخارجيين للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2020م.
- مراجعة عروض الأسعار المقدمة للشركة وبخاصة بأعمال المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية وتقديم التوصية اللازمة لمجلس إدارة الشركة.
- مراجعة واعتماد خطط إدارة الالتزام لعام 2020م.
- مراجعة تقارير الالتزام والتي تعكس مدى التزام الشركة بمتطلبات الجهات الإشرافية والرقابية عليها والتأكد من الالتزام بما ورد فيها من إجراءات للالتزام بالملاحظات.
- مراجعة دليل مكافحة غسل الأموال الخاصة بالشركة والمتضمن السياسات والإجراءات وفق نظام مكافحة غسل الأموال.
- متابعة تنفيذ ملاحظات مؤسسة النقد وبخاصة بالزيارات التفتيشية للشركة.

٩٥

٥٦

- تقديم محاضر الاجتماعات الخاصة بالشركة لمجلس إدارة الشركة وإشعار مجلس الإدارة بأي ملاحظات رئيسية.
- الاجتماع بأعضاء الإدارة التنفيذية بالشركة ومناقشة التقارير الرقابية، كلما دعت الحاجة لذلك.

وتقوم لجنة المراجعة بعمل إجتماعات دورية من خلال خطة سنوية تعمل على دراسة وتحليل تقارير المراجع الداخلي، ومدير الالتزام ومناقشة هذه التقارير وإبداء الملاحظات ووضع حلول علاجية لكل العمليات التي تتطلب تصحيح وفق الأنظمة، والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية وخصوصاً من مؤسسة النقد العربي السعودي، وكذلك متابعة تطبيق تلك الحلول من خلال طلب وضع إجراءات تنفيذية من إدارة الشركة.

نظام المراجعة الداخلية

تلعب الإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية ومدى فعاليتها دور هام في تحقيق أهداف الشركة. وتقع مسؤولية وضع ومتابعة فعالية إجراءات المراجعة الداخلية على لجنة المراجعة بالشركة. ويرتكز نظام الرقابة الداخلية على ما ترتأيه إدارة الشركة ملائم لأنشطتها، ومدى تأثير إجراءات المراجعة الداخلية من الناحية المالية والفائدة المرجوة من تطبيق تلك الإجراءات ذات الصلة. وقد تم تصميم نظام المراجعة الداخلية للتعامل مع المخاطر بدلاً عن تحييدها وذلك لتحقيق المستهدفات الخاصة بالشركة، وعلى سبيل المثال تم اقتراح ووضع الحلول المنطقية وإن لم تكن بالشكل المطلق، لكنها قابلة للتكيف مع المتطلبات الرقابية. وكذلك من خلال التأكيد على التقييم الفعلي للخسائر، ولهذا تم تشكيل لجنة المراجعة لتقوم بشكل دوري بمراجعة تقارير المراجعة الخارجية والداخلية في الشركة.

وبناءً على ما سبق تلتزم الشركة بإجراءات مراجعة داخلية متوازنة ومعقولة من حيث تصميمها وتفعيلها، كما تؤكد لجنة المراجعة أنه لا توجد ملاحظات مادية حول مدى فعالية إجراءات المراجعة الداخلية ومعاييرها بالشركة.

وتقبلوا وافر التقدير والاحترام،



سراج الدين أنور

رئيس لجنة المراجعة

SH

Date: 08/08 /1442 AH

Corresponding to 03/22/2021 AD

Dear shareholders of Wataniya Insurance Company

Subject: Audit Committee Report to the General Assembly of the Company's Shareholders for the fiscal year ending on December 31, 2020 AD

We inform the shareholders of the company of Audit Committee (the committee) commitment within its responsibility to review the company's financial statements, the company's accounting policies, and review and supervise the internal and external audit work in it. Where the committee met during the year 2020 AD, number (9) meetings and those meetings included the following topics:

- Review and approve the internal audit plans for the year 2020.
- Supervising the internal audit function and ensuring they implement their approved plans.
- Reviewing the periodic internal audit reports issued for the year 2020 AD and discussing the observations and the period required to resolve those observations by the management.
- Supervising the external audit work.
- Reviewing the quarterly and annual financial statements until December 31, 2020 AD and submitting the necessary recommendations to the Board of Directors in preparation for approval.
- Review management letter issued by the external auditor.
- Reviewing the proposals submitted by external auditors related to the external audit work and submitting the necessary recommendation to the company's general assembly to appoint the external auditors for the fiscal year ending on December 31, 2020.
- Reviewing the company's quotations for internal audit work and submitting the necessary recommendations to the company's board of directors.
- Review and approve compliance action plans for the year 2020.
- Reviewing compliance reports, which reflect the company's compliance with the requirements of the regulatory authorities, and ensure company implements the procedures to close identified observations.
- Reviewing the company's anti-money laundering manual that includes policies and procedures in accordance with the anti-money laundering guideline.
- Follow up on the Central Bank's observations identified during inspection visits, and ensure the company implements the corrective action plans.
- Presenting minutes of the committee's meetings to the company's board of directors and notifying the board of directors of any major remarks.
- Meeting with members of the company's executive management and discussing supervisory reports, whenever the need arises.

The Audit Committee conducts periodic meetings through an annual plan that studies and analyzes the reports of the internal auditor and the compliance manager, discusses these reports, makes observations,

and develops remedial solutions for all operations that require correction in accordance with the regulations and instructions issued by the supervisory authorities, especially from the Saudi Central Bank as well as following up on implementing these solutions through company's management.

Internal Audit System

The Internal audit procedures and their effectiveness play an Important role in achieving the company's objectives. Responsibility for establishing and monitoring the effectiveness of Internal audit procedures rests with the company's Audit Committee. The internal control system is based on what the company's management deems appropriate for its activities, the extent of the financial impact of the internal audit procedures and the intended benefit of applying those related procedures. The internal audit system is designed to mitigate risks rather than neutralize them, to achieve the company's objectives. For example, corrective actions and solutions have been proposed and developed, although not in absolute form, but are in compliance to regulatory requirements. Also, actual assessment of losses was performed to determine the best solutions for the company to implement to ensure compliance and minimize financial losses. For this, the Audit Committee was formed to periodically review the external and internal audit reports in the company.

The company is committed to a balanced and reasonable internal audit procedure in terms of its design and implementation. The Audit Committee confirms that there are no material observations about the effectiveness of the internal audit procedures and standards of the company.

Best Regards,



Sirajuddin Anwer

Chairman of the Audit Committee

54
8

تقرير مراجع الحسابات للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2020م
External Auditor Report on the Annual Financial
Statement ended 31 December 2020

إيرست ويونغ وشركاه (محاسبون قانونيون)
شركة تضامن
الطابق الثالث طبر - برج طريق الملك
طريق الملك عبد العزيز
ح. ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
رقم التسجيل: ٤٥
المركز الرئيسي - الرياض

EY
Building a better
working world

براين وكاماس كوينز
الطابق الخامس، جويل سكوير
ص.ب ١٦٤١٥
جدة ٢١٤٦٤
المملكة العربية السعودية
ترخيص رقم ٢٥

pwc

تقرير المراجعين المستقلين إلى السلطة مساهمي الشركة الوطنية للتأمين (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

نقد راجعاً القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وقائمة الدخل، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التكاليف التشغيلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك السمات المحاسبية الهامة والمعلومات التصورية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأداءها المالي وكتفاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك مجموعة من "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجعين عن مراجعة القوائم المالية" للوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد قلنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومعقولة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، ذات أهمية بالغة في مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وحد تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وبخصوص كل أمر أذناه، يوجد وصف للتكلفة التي حلت بها مراجعتنا كل أمر من هذه الأمور ضمن ذلك السياق.

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة	الأمر الرئيسي للمراجعة
<p>قمنا بتفويض الإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> فهم وتقييم واختبار أنظمة الرقابة الرئيسية حول معالجة المطالبات وتكوين المخصصات. إجراء اختبارات تفصيل على المبالغ المسجلة لحصة من المطالبات المبلغ عنها والمدفوعة، بما في ذلك مقارنة مبلغ المطالبات القائمة مع وثائق المصدر المناسب لتقييم احتياطيات المطالبات القائمة. تقديم كشافة وقدرات وموضوعة خبير الإدارة استناداً إلى مؤهلاته وخبراته للمهنية وتقييم استقلاله. الحصول على أدلة مراجعة كافية لتقديم التساق اليائسات المستخدمة كمداخلات في التقييمات الاكتوارية، واختبارها على أساس حيلة، خاصة بيفات المطالبات الأساسية المستخدمة من قبل خبير الإدارة عند تقدير المطالبات المكبدة وغير المبلغ عنها من خلال مقارنتها مع السجلات المحاسبية وغيرها. 	<p>تقديم الالتزام النهائي للتأجيل من متطلبات حقوق التأمين</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت قيمة إجمالي المطالبات القائمة والاحتياطيات بما في ذلك المطالبات المكبدة وغير المبلغ عنها واحتياطي عجز الأقساط كما هو مبين في الإيضاح ٨ مبلغ ٧٥٦,٤ مليون ريال سعودي.</p> <p>وتضمن تقدير التزامات حقوق التأمين درجة كبيرة من الأحكام تستند الالتزامات إلى الفصل لتقدير التكلفة النهائية لجميع المطالبات المكبدة والتي لم تتم تسويتها في تاريخ التقرير، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، وكذلك تتضمن تكلفة معالجة المطالبات ذات المسألة. علاوة على ذلك، المطالبات الفردية القائمة المقدرة من قبل مقامي الحساب الداخلي أو الخارجي حدد بدء المطالبات. ويتم إضافة تقديم هذه التقديرات خلال المراحل المختلفة لحدوث معالجة المطالبات وتعديلها بناءً على التغيرات في الظروف المحددة المتعلقة بكل مطالبة.</p> <p>تستخدم الشركة بصورة أساسية خبير لتقواري خارجي ("خبير الإدارة") لتقديم لها تقديراً لتلك الالتزامات. ويتم استخدام نطاق واسع من الطرق لتحديد هذه المخصصات التي تعتمد على عدد من الافتراضات الظاهرية والضمنية والتي تطبق بمبلغ التسمية المتوقعة وأما نسبة المطالبات.</p> <p>انظرنا لمدى اليقين حول التقديرات وعدم الموضوعية المرتبطة بتقديم التزامات المطالبات النهائية للتأجيل عن حقوق التأمين، فقد احتكرنا هذا أحد الأمور الرئيسية للمراجعة.</p>

تقرير المراجعين المستقلين إلى السادة مساهمي الشركة الوطنية للتأمين (شركة مساهمة سعودية) (تكملة)

أبواب المراجعة الرئيسية (تكملة)

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة	الأمر الرئيسي للمراجعة
<ul style="list-style-type: none"> • التأكيد من طرق الإدارة والاقتصادات عن طريق الاستعانة بخبرتنا الاكتوارية الداخلي لمساعدتنا لفهم وتقييم الممارسات الاكتوارية للشركة والمخصصات المكونة، والتأكد الذي تم الحصول عليه حول التقرير الاكتواري الصادر عن خبراء الإدارة من خلال القيام بما يلي: <ol style="list-style-type: none"> (١) تقديم ما إذا كانت منهجيات الشركة الاكتوارية تتفق مع الممارسات الاكتوارية المتعارف عليها ومع تلك الخاصة بالسنوات السابقة، قمنا بالسمي للحصول على مبرر كافي لأي فروقات جوهرية؛ (٢) تقديم الافتراضات الاكتوارية الرئيسية بما في ذلك معدلات المطالبات وتكرار وحدة المطالبات المتوقعة. وقد قمنا بالتأكد من هذه الافتراضات من خلال مقارنتها مع توقعاتنا استناداً إلى خبرات الشركة التاريخية، والأحداث العالمية وممارساتنا الخاصة بقطاع التأمين، و (٣) مراجعة مدى ملاءمة طرق وأساليب ومناهج الإحصاء المستخدمة إلى الافتراضات المستخدمة وتحليل الحسابية الناتجة. • تقديم مدى كفاية وملاءمة الإيضاحات ذات الصلة في القوائم المالية. 	<p>راجع الإيضاح ٣ (ج) حول القوائم المالية للسياسة المحاسبية المطبقة من قبل الشركة والإيضاح ٢ هـ (١) للأحكام والتقديرات والاقتراضات المحاسبية الهامة المتضمنة في الإثبات المبني والقياس المتعلق بالالتزامات حقوق التأمين. راجع أيضاً الإيضاح ٨ للمحركة في المطالبات والتكلفة والمطالبات المتكبدة وغير المبلغ عنها واحتياطي حجز الأسماء.</p>

تقرير المراجعين المستقلين إلى السعة مساهمي الشركة الوطنية للتأمين (شركة مساهمة سعودية) (التملة)

للمعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المنوطة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٠، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجعين حولها. ومن المتوقع توفر التقرير السنوي لنا بعد تدقيق تقرير المراجعين هذا.

ولا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولم ولن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وحشد قراءتها بأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

وعندما نقرأ المعلومات الأخرى ولأننا لم نجد تحريفات جوهرية فيها، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض المعدل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدوائية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومتطلبات نظام الشركات والنظام الداخلي للشركة، ومن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتحقيق من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت نتيجة عن غش أو خطأ.

حدد إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن فهم قدرة الشركة على الاستثمار كمنشأة مستمرة والإصحاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تقو الإدارة تصفية الشركة أو وقف صحتها أو عدم وجود بديل والتي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، مجلس إدارة الشركة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات المراجعين عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد مقبول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت نتيجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجعين الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المقبول مستوى أعلى من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدوائية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، متكيفة دائماً عن تحريفات جوهرية عند وجودها. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، ويُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد مقبول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وليس إبطاف عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدوائية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت نتيجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتطبيق إجراءات مراجعة لمعالجة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأسس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية نتيجة عن الغش بعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إغلاقات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإصلاحيات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية يتعلق بالأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرية، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإصلاحيات ذات العلاقة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإصلاحيات غير كافية. نستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أصلها.

تقرير المراجعين المستقلين إلى سلطة مساهمي الشركة الوطنية للتأمين (شركة مساهمة سعودية) (تكملة)

مستويات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تكملة)

• تقديم العرض العام وحول محتوى القوائم المالية بما في ذلك الإصاحات وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العام.

تقوم بإبلاغ المكلفين بالحركة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والفرص المتاحة للمراجعة والتخفيف المراجعة الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور عامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

كما تقدم المكلفين بالحركة بوثائق توضح فيه أننا قد اتفقمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة للمنطقة بالاستقلال، والقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وسبل الحصول لها أن نلزم الأمر.

من بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحركة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية لسنة الحادية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا ولنستأنم ما تمنح النظم أو القسومات الإصاح العلم هذه أو إذا قرنا - في حالات نادرة جداً - أن أمر ما لا ينبغي الإصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإصاح.

براست وويلغ وشركاه
(محاسبون قانونيون)

براست وويلغ وشركاه
(محاسبون قانونيون)

ح من بلجيه

مفضل عباس علي

حسن صالح عسوي
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٤١٤

مفضل عباس علي
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٤٤٧

١٥ مارس ٢٠٢١ م
٢ شعبان ١٤٤٢ هـ

جدة، المملكة العربية السعودية





Ernst & Young & Co. (Public Accountants)
General Partnership
13th Floor - King's Road Tower
King Abdulaziz Road
P. O. Box 1994
Jeddah 21441
Kingdom of Saudi Arabia
Registration Number: 45
Head Office - Riyadh



PricewaterhouseCoopers
5th floor, Jameel Square
P.O. Box 16415
Jeddah 21464
Kingdom of Saudi Arabia
License No. 25

INDEPENDENT AUDITORS' REPORT TO THE SHAREHOLDERS OF WATANIYA INSURANCE COMPANY (A SAUDI JOINT STOCK COMPANY)

Opinion

We have audited the financial statements of Wataniya Insurance Company – a Saudi Joint Stock Company (the “Company”), which comprise the statement of financial position as at December 31, 2020, and the related statement of income, statement of comprehensive income, statement of changes in shareholders' equity and statement of cash flows for the year then ended, and notes to the financial statements, including significant accounting policies and other explanatory information.

In our opinion, the accompanying financial statements present fairly, in all material respects, the financial position of the Company as at December 31, 2020, and its financial performance and its cash flows for the year then ended in accordance with International Financial Reporting Standards (“IFRS”) that are endorsed in the Kingdom of Saudi Arabia and other standards and pronouncements issued by Saudi organization for Certified Public Accountants (“SOCPA”) (referred to as “IFRS as endorsed in the Kingdom of Saudi Arabia”).

Basis for Opinion

We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing that are endorsed in the Kingdom of Saudi Arabia. Our responsibilities under those standards are further described in the *Auditors' Responsibilities for the Audit of the Financial Statements* section of our report. We are independent of the Company in accordance with professional code of conduct and ethics, endorsed in the Kingdom of Saudi Arabia, that are relevant to our audit of the financial statements, and we have fulfilled our other ethical responsibilities in accordance with these requirements. We believe that the audit evidence we have obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion.

Key Audit Matters

Key audit matters are those matters that, in our professional judgement, were of most significance in our audit of the financial statements of the current year. These matters were addressed in the context of our audit of the financial statements as a whole, and in forming our opinion thereon, and we do not provide a separate opinion on these matters. For each matter below, a description of how our audit addressed the matter is provided in that context:

**INDEPENDENT AUDITORS' REPORT TO THE SHAREHOLDERS OF WATANIYA INSURANCE COMPANY
(A SAUDI JOINT STOCK COMPANY) (CONTINUED)**

Key Audit Matters (continued)

Key audit matter	How our audit addressed the key audit matter
<p>Valuation of ultimate claim liability arising from insurance contracts</p> <p>As at December 31, 2020, gross outstanding claims and reserves including claims incurred but not reported (IBNR) and premium deficiency reserve (PDR) as stated in note 8, amounted to SAR 756.4 million.</p> <p>The estimation of insurance contract liabilities involves a significant degree of judgement. The liabilities are based on the best-estimate of the ultimate cost of all claims incurred but not settled at the reporting date, whether reported or not, together with the related claims handling costs. Further, individual outstanding claims are estimated by internal or external loss adjusters when a claim has been initiated. These estimates are reassessed during the various stages of the claim processing cycle and are revised based on changes in specific circumstances pertaining to each claim.</p> <p>The Company principally uses an external actuary ("management's expert") to provide them with the estimate of such liabilities. A range of methods were used to determine these provisions which were based on number of explicit or implicit assumptions relating to the expected settlement amount and settlement patterns of claims.</p> <p>Due to the estimation uncertainty and subjectivity involved in the assessment of valuation of ultimate claim liabilities arising from insurance contracts, we have considered this as a key audit matter.</p>	<p>We performed the following procedures:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Understood, evaluated and tested key controls around the claims handling and provision setting processes; • Performed substantive tests on the amounts recorded for a sample of claims notified and paid; including comparing the outstanding claims amount to appropriate source documentation to evaluate the valuation of outstanding claim reserves; • Evaluated the competence, capabilities and objectivity of the management's expert based on their professional qualifications and experience and assessed their independence; • Obtained sufficient audit evidence to assess the integrity of data used as inputs into the actuarial valuations, and tested on sample basis, the accuracy of underlying claims data utilized by the management's expert in estimating the IBNR by comparing it to the accounting and other records;

**INDEPENDENT AUDITORS' REPORT TO THE SHAREHOLDERS OF WATANIYA INSURANCE COMPANY
(A SAUDI JOINT STOCK COMPANY) (CONTINUED)**

Key Audit Matters (continued)

Key audit matter	How our audit addressed the key audit matter
<p>Valuation of ultimate claim liability arising from insurance contracts (continued)</p> <p>Refer notes 3(c) to the financial statements for the accounting policy adopted by the Company and note 2e(i) for the significant accounting judgements, estimates and assumptions involved in the initial recognition and subsequent measurement of insurance contract liabilities. Also, refer note 8 for movement in outstanding claims, IBNR and PDR.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Challenged management's methods and assumptions, through assistance of our internal actuarial expert to understand and evaluate the Company's actuarial practices and provisions established and gained comfort over the actuarial report issued by management's expert, by performing the following: <ul style="list-style-type: none"> (i) Evaluated whether the Company's actuarial methodologies were consistent with generally accepted actuarial practices and with prior years. We sought sufficient justification for any significant differences; (ii) Assessed key actuarial assumptions including claims ratios and expected frequency and severity of claims. We challenged these assumptions by comparing them with our expectations based on the Company's historical experience, current trends and our own industry knowledge; and (iii) Reviewed the appropriateness of the calculation methods and approach along with the assumptions used and sensitivity analysis performed. • Assessed the adequacy and appropriateness of the related disclosures in the financial statements.



**INDEPENDENT AUDITORS' REPORT TO THE SHAREHOLDERS OF WATANIYA INSURANCE COMPANY
(A SAUDI JOINT STOCK COMPANY) (CONTINUED)**

Other Information

Management is responsible for the other information. The other information consists of the information included in the Company's 2020 annual report other than the financial statements and our auditors' report thereon. The annual report is expected to be made available to us after the date of this auditors' report.

Our opinion on the financial statements does not cover the other information and we will not express any form of assurance conclusion thereon.

In connection with our audit of the financial statements, our responsibility is to read the other information identified above when it becomes available and, in doing so, consider whether the other information is materially inconsistent with the financial statements or our knowledge obtained in the audit, or otherwise appears to be materially misstated.

When we read the other information, if we conclude that there is a material misstatement therein, we are required to communicate the matter to those charged with governance.

Responsibilities of the Management and Those Charged with Governance for the Financial Statements

Management is responsible for the preparation and fair presentation of the financial statements in accordance with IFRS as endorsed in Kingdom of Saudi Arabia, the applicable requirements of the Regulations for Companies, the Company's By-laws and for such internal control as management determine is necessary to enable the preparation of financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error.

In preparing the financial statements, management is responsible for assessing the Company's ability to continue as a going concern, disclosing, as applicable, matters related to going concern and using the going concern basis of accounting unless the management either intends to liquidate the Company or to cease operations, or has no realistic alternative but to do so.

Those charged with governance i.e. the Board of Directors of the Company is responsible for overseeing the Company's financial reporting process.

Auditors' Responsibilities for the Audit of the Financial Statements

Our objectives are to obtain reasonable assurance about whether the financial statements as a whole are free from material misstatement, whether due to fraud or error, and to issue an auditors' report that includes our opinion. Reasonable assurance is a high level of assurance but is not a guarantee that an audit conducted in accordance with International Standards on Auditing as endorsed in the Kingdom of Saudi Arabia will always detect a material misstatement when it exists. Misstatements can arise from fraud or error and are considered material if, individually or in the aggregate, they could reasonably be expected to influence the economic decisions of users taken on the basis of these financial statements.

As part of an audit in accordance with International Standards on Auditing as endorsed in the Kingdom of Saudi Arabia, we exercise professional judgment and maintain professional skepticism throughout the audit. We also:

**INDEPENDENT AUDITORS' REPORT TO THE SHAREHOLDERS OF WATANIYA INSURANCE
COMPANY
(A SAUDI JOINT STOCK COMPANY) (CONTINUED)**

Auditors' Responsibilities for the Audit of the Financial Statements (continued)

- Identify and assess the risks of material misstatement of the financial statements, whether due to fraud or error, design and perform audit procedures responsive to those risks, and obtain audit evidence that is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion. The risk of not detecting a material misstatement resulting from fraud is higher than for one resulting from error, as fraud may involve collusion, forgery, intentional omissions, misrepresentations, or the override of internal control.
- Obtain an understanding of internal control relevant to the audit in order to design audit procedures that are appropriate in the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the Company's internal control.
- Evaluate the appropriateness of accounting policies used and the reasonableness of accounting estimates and related disclosures made by the management.
- Conclude on the appropriateness of the management's use of the going concern basis of accounting and, based on the audit evidence obtained, whether a material uncertainty exists related to events or conditions that may cast significant doubt on the Company's ability to continue as a going concern. If we conclude that a material uncertainty exists, we are required to draw attention in our auditors' report to the related disclosures in the financial statements or, if such disclosures are inadequate, to modify our opinion. Our conclusions are based on the audit evidence obtained up to the date of our auditors' report. However, future events or conditions may cause the Company to cease to continue as a going concern.
- Evaluate the overall presentation, structure and content of the financial statements, including the disclosures, and whether the financial statements represent the underlying transactions and events in a manner that achieves fair presentation.

We communicate with those charged with governance regarding, among other matters, the planned scope and timing of the audit and significant audit findings, including any significant deficiencies in internal control that we identify during our audit.

We also provide those charged with governance with a statement that we have complied with relevant ethical requirements regarding independence, and to communicate with them all relationships and other matters that may reasonably be thought to bear on our independence, and where applicable, related safeguards.


From the matters communicated with those charged with governance, we determine those matters that were of most significance in the audit of the financial statements of the current year and are therefore the key audit matters. We describe these matters in our auditors' report unless law or regulation precludes public disclosure about the matter or when, in extremely rare circumstances, we determine that a matter should not be communicated in our report because the adverse consequences of doing so would reasonably be expected to outweigh the public interest benefits of such communication.

Ernst & Young & Co.
(Certified Public Accountants)


Hussain Saleh Aatri
Certified Public Accountant
Licence No. 414



PricewaterhouseCoopers
(Certified Public Accountants)


Mufaddal A. Ali
Certified Public Accountant
License No. 447



March 15, 2021 G
Corresponding to Shaaban 2, 1442 H
Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia

توصية لجنة المراجعة

Audit Committee's Recommendation

التاريخ : 1442/08/08 هـ
الموافق : 2021/03/21 م

المحترمين

السادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة الوطنية للتأمين
جده

السادة أعضاء المجلس،


بهذا تفيد لجنة المراجعة بأنها قامت بدراسة ومراجعة العروض الخاصة بمراجعة وتدقيق أنشطة وحسابات الشركة والمقدمه من المؤسسات التالية:


قيمة عرض الأسعار	المراجع الخارجي
545,000 ريال	إرنست ويونغ
350,000 ريال	السيد العيوطي وشركاه
535,000 ريال	برايس ووتر هاوس كوبرز

بناء على ما تقدم توصي اللجنة بالإجماع، باختيار السادة / برايس ووتر هاوس كوبرز و السادة / إرنست و يونغ للقيام بمهام المراجعة الخارجية للشركة للربع الثاني، والثالث للعام 2021م والقوائم المالية السنوية للعام المالي 2021م والربع الأول من 2022م.

والله الموفق،


سامي جودت الحلبي
عضو


نضال محمد رشيد رضوان
عضو


سراج الدين أنور
رئيس لجنة المراجعة

Translation

Date: 08/08/1442 AH

Corresponding to March 21, 2021 G

Attention: Gentlemen members of the Board of Directors respected
The National Insurance Company
Jeddah

With this, the Audit Committee reports that it has studied and reviewed the offers for reviewing and auditing the activities and accounts of the company submitted by the following institutions:

External Auditors	Proposal
Ernst & Young	545,000 SAR
El Sayed El Ayouty & Co	350,000 SAR
PricewaterhouseCoopers	535,000 SAR

Based on the aforementioned, the committee unanimously recommends appointing PricewaterhouseCoopers and Ernest and Young to undertake the tasks of external auditing for the company for the second and third quarter of 2021, annual financial statements for the fiscal year 2021 and the first quarter of 2022.

Sirajuddin Anwer
Audit Committee Chairman

Nedhal Radhwan
Member

Sami Alhalabi
Member



ترشيح عضو مجلس إدارة
Board Member Nomination



نموذج رقم (١) السيرة الذاتية

أ) البيانات الشخصية للمرشح						
الاسم الرياعي				طاهر بن محمد بن طاهر الدباغ		
الجنسية	سعودي	تاريخ الميلاد	1375/07/01 هـ			
ب) المؤهلات العلمية للمرشح						
م	المؤهل	التخصص	تاريخ الحصول على المؤهل	اسم الجهة المانحة		
١	بكالوريوس علوم	علوم سياسية	1981م	جامعة ميتشغن- أمريكا		
٢						
٣						
٤						
٥						
ج) الخبرات العملية للمرشح						
الفترة		مجالات الخبرة				
40 سنة		الإدارة العليا - المالية والمصرفية				
د) العضوية الحالية في مجالس إدارات شركات مساهمة أخرى (مدرجة أو غير مدرجة) أو أي شركة أخرى أياً كان شكلها القانوني أو اللجان المنبثقة منها:						
م	اسم الشركة	النشاط الرئيس	صفة العضوية (تنفيذي، غير تنفيذي، مستقل)	طبيعة العضوية (بصفته الشخصية، ممثل عن شخصية اعتبارية)	عضوية اللجان	الشكل القانوني للشركة
١	شركة تمويل عالمية	تمويل	غير تنفيذي	بصفته الشخصية	لجنة المراجعة	مسؤولية محدودة
٢	مجموعة محمد يوسف فاخي	تجارية	غير تنفيذي	بصفته الشخصية	لجنة المراجعة	مسؤولية محدودة
٣	مجموعة الجنود العربية	تجارية	غير تنفيذي	بصفته الشخصية	لجنة المراجعة	مسؤولية محدودة
٤						

Capital Market Authority

Form (1) Nominee CV

A) Nominee Personal Information						
Name		Tahir Mohammed Aldabbagh				
Nationality		Saudi Arabia	Date of Birth		01/07/1375 H	
B) Academic Qualifications						
#	Degree	Major	Degree Date	University		
1	Bachelor's degree	Political Science	1981	University of Michigan – USA		
2	-	-	-	-		
C) Expertise						
Period			Experience Field			
40 Years			Management – Banking & Financial			
-			-			
Board Memberships in Other Companies						
#	Company Name	Activity	Membership Classification	Representation	Committee's Membership	Legal Entity
1	Tamwily International Company	Financing	Non-Executive	Personal Capacity	Audit Committee	Limited Company
2	Mohammed Yousef Naghi Group	Trading	Non-Executive	Personal Capacity	-	Limited Company
3	Arabian Root Company	Trading	Non-Executive	Personal Capacity	-	Limited Company
4	-	-	-	-	-	-

التعاملات مع أطراف ذات علاقة

Related Parties Transaction

التاريخ : 1442/07/28 هـ
الموافق : 2021/03/12 م

السادة مساهمي الشركة الوطنية الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع : تبليغ لجمعية الشركة عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة شخصية فيها (معاملات مع جهات ذات علاقة).

نحيطكم بأنه خلال العام المالي 2020م تمت عدة معاملات مع أطراف ذات علاقة حسب الكشف المرفق. ولقد طلبنا وفقاً للنظام تقريراً خاصاً من المدقق الخارجي حول هذه المعاملات ونرفقه طياً. وعليه نرجو الموافقة على تلك المعاملات والترخيص بها لعام قادم.

ولكم جزيل الشكر.

ج

دكتور / حسين بن سعيد عقيل
رئيس مجلس الإدارة



F +966 (0) 11 478 2290
F +966 (0) 12 657 4530
F +966 (0) 13 882 8992

T +966 (0) 11 477 8613
T +966 (0) 12 660 8200
T +966 (0) 13 882 6357

P.O. Box 86
P.O. Box 5832
P.O. Box 1933

الرياض 11411
جدة 21432
الخبر 31952

رأس المال المدفوع 200,000,000 ريال سعودي
Paid up Capital 200,000,000 SR
الرقم التجاري 300189677400003
خاضعة لرقابة وإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي
الرقم المجاني 8001188955

المقر: المنزلة الوطنية 3530 | وحدة رقم 4 | رقم الترخيص م/ن 20106/29
www.wataniya.com.sa | info@wataniya.com.sa | 82 000 3655 | KSA المملكة العربية السعودية

الجدول التالي يلخص العقود التي للمدراء فيها مصلحة مالية

#	إسم الطرف ذي العلاقة	إسم عضو مجلس الإدارة	طبيعة العلاقة	مدة العلاقة	القيمة المالية للعلاقة "000" آلاف ريال
1	شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه	السيد / أمين العفني السيد / فوصل شراره	عقد لإيجار المركز الرئيسي للشركة (مضمن الضريبة المضافة)	سنوي عام 2020م	3,846
2	شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه (الأنظمة للمطومات)	السيد / أمين العفني السيد / فوصل شراره	عقد "تقنية خدمات وصيانة الحاسب الآلي" (مضمن الضريبة المضافة)	سنوي عام 2020م	1,209
3	شركة مناه للتأمين (شركة التأمين الوطنية السعودية سابقاً)	السيد / أمين العفني السيد / فوصل شراره	(1) أقساط إعادة تأمين لخطاري (2) صولات إعادة تأمين لخطاري (3) مطالبات تأمين لخطاري محصلة	سنوي عام 2020م	1,801 295 295
4	شركة الإسمنت السعودي	السيد / أمين العفني	(1) أقساط تأمين (2) مطالبات مدفوعة	سنوي عام 2020م	4,038 254
5	شركة مجموعة للذاهي	السيد/ طاهر محمد الدباغ	(1) أقساط تأمين (2) مطالبات مدفوعة	سنوي عام 2020م	6,775 6,038

• جميع العقود أعلاه لا يوجد بها أي شروط تفضيلية



F +966 (0) 11 478 2290
F +966 (0) 12 667 4630
F +966 (0) 13 882 6992

T +966 (0) 11 477 8813
T +966 (0) 12 660 8200
T +966 (0) 13 882 5357

P.O. Box 88 الرياض
P.O. Box 5832 جدة
P.O. Box 1933 الخبر

Riyadh 11411 الرياض
Jeddah 21432 جدة
Khobar 31952 الخبر

رأس المال المدفوع 200,000,000 ريال سعودي
Paid up Capital 200,000,000 SR
الرقم الضريبي 300189877400003
خاضعة لإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي
Toll Free 8001122225

المقوان الوطني 8530 | وحدة رقم 4 | رقم الترخيص م ن/ 20106/29
www.wataniya.com.sa | info@wataniya.com.sa | ٩٢ ٨٨٨ ٣٨٥٥ | KSA دولة السعودية

Date: 28/07/1442 H
12-03-2021 G

Dear Shareholders of Wataniya,

Greetings,

Subject: contracts in which Directors have a material interest

This is to inform you that during 2020, Wataniya had contracts with related parties, and where the Directors have material interest. As per regulation we have requested an External Auditor's report on this regard there on.

We seek your approval on such contracts and authorization for the upcoming year.

Yours,

Dr. Hussein S Akell
Chairman of the Board



F+966 (0) 11 476 2290
F+966 (0) 12 667 4530
F+966 (0) 13 662 6982

T+966 (0) 11 477 8813
T+966 (0) 12 660 6200
T+966 (0) 13 662 6367

P.O. Box 84
P.O. Box 5852
P.O. Box 1923

Riyadh 11411
Jeddah 21432
Khobar 31982

رأى المثل المنوع 200,000,000 ريال سعودي
Paid up Capital 200,000,000 SR
رقم التسجيل 300189877400003
مصلحة التأمين والإدارة مؤسسة النقد العربي السعودي
T + 966 11 476 2290

المطابق الوطني 8630 وحدة رقم 4 رقم الترخيص تم ن/ 20106/28

Following table summarizes the contracts in which Directors have a material interest.

- All above Contracts had no preferential conditions.



VAT No. : 300189877400003 الرقم الضريبي
خاضعة لإقامة وإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي
Tax No. : 3001122255

العنوان الوطني 8530 | وحدة رقم 4 | رقم الترخيص م ن / 20100/29

البريد الإلكتروني: info@kaf.com.sa | هاتف: 02 9955 0000 | كفا: KSA

رقم التسجيل ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري ٤٠٣٠٢٧٦٦٤٤

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٢٢١ ٨٤٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٢٢١ ٨٥٧٥

ev.ksa@sa.ev.com
ev.com/mena

شركة ارنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
برج طريق الملك - الدور الثالث عشر
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
ص.ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز للرئيس - الرياض

EY

ليبي عالمنا
أفضل للعمل

تقرير تأكيد محدود إلى المساهمين في الشركة الوطنية للتأمين (شركة مساهمة سعودية)

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود لبيان فيما إذا كان قد لفت انتباهنا أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أدناه ("الموضوع") لم يتم إعداده بشكل سليم، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة المشار إليها أدناه.

الموضوع:

يتعلق موضوع ارتباط التأكيد المحدود بالمعلومات المالية الموضحة بالتبليغ المرفق (الملحق ١) والمقدم من رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين ("الشركة") إلى الجمعية العامة العادية عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وذلك وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.

الضوابط ذات الصلة:

- المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (١٤٣٧هـ - ٢٠١٥).
- التبليغ المقدم من رئيس مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة غير العادية (الملحق ١).
- الإقرارات المقدمة من أعضاء مجلس إدارة الشركة عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة.
- السجلات المحاسبية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

مسؤولية الإدارة:

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض المعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وفقاً للضوابط ذات الصلة، ومسؤولة أيضاً عن اختيار أساليب تطبيق تلك الضوابط. كما إن الإدارة هي المسؤولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد وعرض المعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وخلوها من أية تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، واختيار وتطبيق الضوابط الملائمة والاحتفاظ بسجلات كافية وعمل تقديرات معقولة تبعا للظروف والأحداث ذات الصلة.

مسؤوليتنا:

إن مسؤوليتنا هي تقديم استنتاج تأكيد محدود حول الموضوع أعلاه بناء على ارتباط التأكيد الذي قمنا به وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط والأحكام المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع إدارة الشركة.

لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد كافي لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه، لم نقم بالحصول على جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد. تعتمد الإجراءات المنفذة على حكمنا المهني بما في ذلك مخاطر وجود تحريفات جوهرية في الموضوع، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أخذنا بالاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، ولم يكن ارتباطنا مصمماً لتقديم تأكيد حول فعالية تلك الأنظمة.

الاستقلالية ورقابة الجودة:

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخرى لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة (١)، وبالتالي نحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المعمول بها.

**تقرير تأكيد محدود إلى المساهمين في
الشركة الوطنية للتأمين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)**

ملخص الإجراءات المنفذة:

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في مداها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه لو تم إجراء ارتباط تأكيد معقول.

تضمنت إجراءاتنا التي قمنا بتنفيذها - لكنها لم تقتصر - على ما يلي:

- الحصول على التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة والذي يشتمل على المعلومات المالية للأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وذلك وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات (ملحق ١).
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والتي تشير إلى تبليغ أعضاء مجلس الإدارة المجلس بالأعمال والعقود التي يقومون بها للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.
- الحصول على إقرارات من أعضاء مجلس الإدارة بالأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها.
- مقارنة المعلومات المالية الواردة في (الملحق ١) بالسجلات المحاسبية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

نتيجة التأكيد المحدود:

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أعلاه لم يتم إعداده وعرضه بشكل سليم، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة.

الأمور الأخرى:

تم ختم (الملحق ١) المرفق من قبلنا لأغراض التعريف فقط.



عن إرنست ويونغ

حسين صالح عسيري
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٤١٤

٥ شعبان ١٤٤٢ هـ
١٨ مارس ٢٠٢١ م

الجدول ائناه يوضح ملخص العقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة جوهريه فيها

رقم.	جهة ذات العلاقة	كبار موظفي الإدارة	طبيعة العقود	مدة العقد	قيمة العقد السنوي (آلاف الريالات السعودية)
١.	شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه	■ أمين العفيفي ■ فيصل شراره	إيجارات ورسوم أخرى خاصة بفرع جدة (شاملة الضريبة)	سنوي عام ٢٠٢٠	٣,٨٤٦
٢.	إبراهيم الجفالي وإخوانه - أي أس سي	■ أمين العفيفي ■ فيصل شراره	اتفاقية مستوى الخدمة المقدمة لتقنية المعلومات - الخدمات (شاملة الضريبة)	سنوي عام ٢٠٢٠	١,٢٠٩
٣.	شركة سنوك للتأمين	■ أمين العفيفي ■ فيصل شراره	- الأقساط الاختيارية - العمولة الاختيارية - المطالبات الاختيارية المستردة	سنوي عام ٢٠٢٠	١,٨٠١ ٢٩٥ ٢٩٥
٤.	شركة الإسمنت السعودية	■ أمين العفيفي	- قسط التأمين - المطالبات المدفوعة - قسط التأمين	سنوي عام ٢٠٢٠	٤,٠٣٨ ٢٥٤
٥.	مجموعة شركات الناهي	■ طاهر الدباغ	- المطالبات المدفوعة	سنوي عام ٢٠٢٠	٦,٧٧٥ ٦,٠٣٨



Ernst & Young & Co. (Certified Public Accountants)
General Partnership
King's Road Tower, 13th Floor
King Abdul Aziz Road (Malek Road)
P.O. Box 1994
Jeddah 21441
Kingdom of Saudi Arabia
Head Office -- Riyadh

Registration No. 45/11/323
C.R. No. 4030278844

Tel: +966 12 221 8400
Fax: +966 12 221 8575

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com/mena

**LIMITED ASSURANCE REPORT
TO THE SHAREHOLDERS OF WATANIYA INSURANCE COMPANY
(A SAUDI JOINT STOCK COMPANY)**

We have carried out a limited assurance engagement in order to state whether anything has come to our attention that causes us to believe that the subject matter detailed below ("Subject Matter"), has not been reported and presented fairly, in all material respects, in accordance with the applicable criteria mentioned below.

Subject Matter:

The subject of the limited assurance engagement is related to the declaration as attached in (Appendix 1), which was prepared by the Chairman of the Board of Directors (the "BOD") of Wataniya Insurance Company (the "Company") to be submitted to the Ordinary General Assembly Meeting, in respect of the transactions and contracts in which any of the members of the BOD of the Company has a direct or indirect personal interest, occurred during the year ended 31 December 2020, in order to comply with the requirements of Article (71) of the Companies' Law.

Applicable Criteria:

1. Article (71) of the Companies' Law Issued by Ministry of Commerce ("MOC") (1437H -2015).
2. Declaration submitted by the Chairman of the BOD to the Ordinary General Assembly Meeting (Appendix 1).
3. The declarations submitted by the members of the Company's BOD in respect to the transactions and contracts in which any of the members of the Company's BOD has a direct or indirect personal interest.
4. The Company's accounting records for the year ended 31 December 2020.

Management Responsibility:

The management of the Company is responsible for the preparation and presentation of the Subject Matter above in accordance with the applicable criteria and is also responsible for the selection of methods used in the applicable criteria. Further, the Company's management is responsible for applying internal controls relevant to the preparation and presentation of the information stated in the Subject Matter above that is free from material misstatement, whether due to fraud or error; selecting and applying appropriate criteria; maintaining adequate records and making estimates that are reasonable in the circumstances.

**LIMITED ASSURANCE REPORT
TO THE SHAREHOLDERS OF WATANIYA INSURANCE COMPANY
(A SAUDI JOINT STOCK COMPANY) (continued)**

Our Responsibility:

Our responsibility is to express a limited assurance conclusion on the Subject Matter above based on our assurance engagement conducted in accordance with **International Standard on Assurance Engagements (3000) "Assurance Engagements Other Than Audits or Reviews of Historical Financial Information"** endorsed in the Kingdom of Saudi Arabia, and the terms and conditions for this engagement as agreed with the Company's management.

Our procedures were designed to obtain a limited level of assurance on which to base our conclusion, and, as such, do not provide all of the evidence that would be required to provide a reasonable level of assurance. The procedures performed depend on our professional judgement including the risk of material misstatement of the Subject Matter, whether due to fraud or error. While we considered the effectiveness of internal controls when determining the nature and extent of our procedures, our engagement was not designed to provide assurance on effectiveness of those controls.

Independence and Quality Controls:

We have complied with the independence and other ethical requirements of the Code of Ethics for Professional Accountants issued by the International Ethics Standards Board for Accountants ("IESBA") which was founded on fundamental principles of integrity, objectivity, professional competence and due care, confidentiality and professional behaviour.

Our firm applies International Standard on Quality Control (1) and accordingly maintains a comprehensive system of quality control including documented policies and procedures regarding compliance with ethical requirements, professional standards and applicable legal and regulatory requirements.

Summary of Procedures Performed:

The procedures performed in a limited assurance engagement vary in nature and timing from, and are less in extent than for, a reasonable assurance engagement. Consequently, the level of assurance obtained in a limited assurance engagement is substantially lower than the assurance that would have been obtained had a reasonable assurance engagement been performed.

As per the engagement letter, our procedures included, but were not limited to:

- Obtaining the BOD Chairman's declaration that includes the financial information about the transactions and contracts in which any of the members of the Company's BOD has a direct or indirect personal interest, occurred during the year ended 31 December 2020, according to the requirements of Article (71) of the Companies Law (Appendix 1).

**LIMITED ASSURANCE REPORT
TO THE SHAREHOLDERS OF WATANIYA INSURANCE COMPANY
(A SAUDI JOINT STOCK COMPANY) (continued)**

Summary of Procedures Performed (continued):

- Reviewing the BOD resolution that indicate the BOD member's notification to the BOD on the transactions and contracts for the year ended 31 December 2020.
- Obtaining the declarations submitted by the Company's BOD in respect to the transactions and contracts in which any of the members of the Company's BOD has a direct or indirect personal interest.
- Comparing the financial information in Appendix 1 to the Company's accounting records for the year ended 31 December 2020.


Limited Assurance Conclusion:

Based on our limited assurance procedures performed and evidence obtained, nothing has come to our attention that causes us to believe that the Subject Matter above has not been reported and presented fairly, in all material aspects, in accordance with the applicable criteria.

Other Matters:

The attached (Appendix 1) has been stamped by us for identification purposes only.

for Ernst & Young (Chartered Accountants)


Hussain Saleh Asiri
Certified Public Accountant
License No. 414

Jeddah: 5 Shabaan 1442H
18 March 2021



Appendix 1

Following table summarizes the contracts in which Directors have a material interest.

No.	Name of Party	Name of Directors	Nature of Contract	Period of Contract	Annual Value SR'000
1.	EA Juffali & Brothers Company	<ul style="list-style-type: none"> Amin Alaffi Faisal Charara 	Rents and other charges for Jeddah (VAT Inclusive)	Annual 2020	3,846
2.	E.A. Juffali & Bros. – ISC	<ul style="list-style-type: none"> Amin Alaffi Faisal Charara 	Service Level Agreement for IT-Services (VAT)	Annual 2020	1,209
3.	SNIC Ins Co	<ul style="list-style-type: none"> Amin Alaffi Faisal Charara 	<ul style="list-style-type: none"> - Facultative Premiums - Facultative Commission - Facultative Claims Recovered 	Annual 2020	1,801
4.	Saudi Cement Company	<ul style="list-style-type: none"> Amin Al Afifi 	<ul style="list-style-type: none"> - Insurance Premiums - Claims Paid 	Annual 2020	295
5.	Naghi Group of Companies	<ul style="list-style-type: none"> Tahr Aldabbagh 	<ul style="list-style-type: none"> - Insurance Premiums - Claims Paid 	Annual 2020	4,038
					254
					6,775
					6,038

مكافآت مجلس الإدارة

Board of Directors Fees



Translation Office

Jd.Chamber:210323 جلة



مكتب محمد العمري للترجمة

ترخيص رقم ٥٠٦ رئيسي

CR:4030290297 JD.License: 707

Jd.Chamber:210323 جلة

CERTIFICATION

Mohamad Al Amri Translation, Jeddah Saudi Arabia, which is licensed as an authorized translator by virtue of License No. 707 hereby certifies that, the translation of the document / documents annexed hereto which are stamped for identification only is a complete and true translation without any responsibility for the contents thereof.

إشهاد

يشهد مكتب محمد العمري للترجمة بجدة بالمملكة العربية السعودية المرخص له بمزاولة مهنة الترجمة المعتمدة بموجب الترخيص رقم ٧٠٧ أن ترجمة الوثيقة / الوثائق المرفقة والمختومة لأغراض تعريفها فقط هي ترجمة صحيحة وكاملة دون أدنى مسئولية عن محتوياتها.

المدير العام



المادة الخامسة عشرة: مكثافة أعضاء المجلس:



On agreements and deeds before the notary and official authorities, as well as agreements of loans, guarantees, warranties and deeds for the sale and purchase of real estate, issuance of legal authorizations on behalf of the company, sale, purchase, emptying, acceptance, receipt, delivery, renting and leasing, receiving, payment, opening accounts and credits, withdrawing and depositing with banks, issuing guarantees to banks, funds, and governmental financing institutions, and signing on all papers, order bonds, checks, all commercial papers, documents and all banking transactions.

Article Nineteen: Rewarding of Board Members:

The minimum annual reward for the chairman and members of the board of directors shall be (120,000 Riyals) one hundred twenty thousand Saudi riyals, and the maximum amount is (500,000 Riyals) five hundred thousand Saudi riyals annually for their membership in the board of directors and their participation in its work, including additional bonuses in the event the member participates in any committee From the committees emanating from the Board of Directors.

In the event that the company achieves profits, a percentage equivalent to (10%) of the remaining net profit may be distributed after deducting the reserves decided by the General Assembly in Implementation of the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law and after distributing a profit to the shareholders of not less than (5%) of the company's paid-up capital, Provided that the entitlement to this bonus is proportional to the number of sessions that the member attends, and any estimate that is contrary to that shall be void.

In all cases, the total reward and financial or in-kind benefits and rewards that a member of the Board of Directors gets does not exceed an amount of (500,000 Riyals) five hundred thousand riyals annually.

The maximum allowance for attending the sessions of the Council and its committees shall be (5000 riyals) five thousand riyals for each session, excluding travel and accommodation expenses.

Payment will made for each member of the board, including the chief, the value of the actual expenses they incur in order to attend meetings of the board or



committees emanating from the board of directors, including travel, accommodation and subsistence expenses.

The report of the Board of Directors to the Ordinary General Assembly must include a comprehensive statement of all remunerations, expenses allowances and other benefits that Board members earned during the fiscal year. It should also include a statement of what members of the council received as workers or administrators or what they received in return for technical or administrative work or consultations, and it should also include a statement of the number of sessions and the number of sessions attended by each member from the date of the last meeting of the General Assembly.

Article Twenty: Powers of the Chief, Vice Chief, Managing Director and Secretary:

The board of directors appoints a Chief and a vice Chief from among its members. He appoints a Chief Executive Officer, and he may appoint a Managing Director, and it is not permissible to combine the position of Chief of the Board of Directors with any executive position in the company, and the Chief of the Board of Directors has the right to sign for the company and implement the Board's decisions. The Chief of the board of directors is responsible for representing the company before the courts and arbitration bodies



تعديلات النظام الأساسي
Bylaw Ammendments



Translation Office

Jeddah.02.50.12.Amin-Tah- Jeddah



مكتب محمد العمري للترجمة

ترخيص رقم ٥٠٦ رئيسي

CR:4030290297 JD.License: 707

Jd.Chamber:210323 جدة

CERTIFICATION

Mohamad Al Amri Translation, Jeddah Saudi Arabia, which is licensed as an authorized translator by virtue of License No. 707 hereby certifies that, the translation of the document / documents annexed hereto which are stamped for identification only is a complete and true translation without any responsibility for the contents thereof.

إشهاد

يشهد مكتب محمد العمري للترجمة بجدة بالمملكة العربية السعودية المرخص له بمزاولة مهنة الترجمة المعتمدة بموجب الترخيص رقم ٧٠٧ أن ترجمة الوثيقة / الوثائق المرفقة والمختومة لأغراض تعريفها فقط هي ترجمة صحيحة وكاملة دون أدنى مسئولية عن محتوياتها.

المدير العام



Ministry of Commerce

M/S, Wataniya Insurance Company

After Greetings

Pursuant to our letter in the e-mail received by the administration on 02/03/2021 and with reference to the e-mail received by us on 14/03/2021 regarding the application for the inclusion of a proposal to amend the articles (1,3,4,7,12,13,14,15,16,17,18,19,20,21,22,24,25,26,27,28,30,32,33,35,36,39,41,43 ,45,49,50) and chapters 10 and 11 have been deleted and their items added to Chapter 9, according to the annex to this letter No. 66611 in the agenda of the extraordinary general assembly of the company for the approval of its shareholders in accordance with the decision of the Board of Directors.

I would like to state that the administration has no objection to presenting the proposed amendments to the statute for the extraordinary general assembly as soon as it convenes, provided that the ministry is subsequently provided with a copy of the association's documents and decisions to complete the necessary legal system and announce the decisions on the ministry's website at the link (pd.mci.gov.sa) according to the text of the fifth paragraph of Article 94 of the Companies Law.

Thanks and best regards,

Director General of the Ministry branch in Makkah Region

Signed on 18/03/2021

Eng. Abdul Ilah bin Ali bin Mushait

for / Adnan bin Ahmed Al-Hamidi





سبحه الله

السادة الشركة الوطنية للتأمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

إلحاقاً لخطابنا على البريد الإلكتروني الوارد للإدارة بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/٠٢م وإشارة إلى البريد الإلكتروني الوارد لنا بتاريخ ١٤٤٢/٠٨/٠١هـ بشأن طلب ادراج مقترح تعديل المواد (١-٣-٤ - ٧-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٣٠-٣٢-٣٣-٣٥-٣٦-٣٩-٤١-٤٣-٤٥-٤٩-٥٠) وتم حذف الباب العاشر والباب الحادي عشر وضم بنودهما الى الباب التاسع، وفقاً للمرفق بهذا الخطاب رقم ٦٦٦١١ بحصول أعمال الجمعية العامة غير العادية للشركة لموافقة مساهميها وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

أود الإفادة بعدم ممانعة الوزارة عرض التعديلات المقترحة للنظام الأساس على الجمعية العامة غير العادية حال انعقادها، على أن يتم لاحقاً تزويد الوزارة بنسخة من وثائق وقرارات الجمعية لإكمال اللازم نظاماً وإشهار القرارات على موقع الوزارة على الرابط (pd.mci.gov.sa) وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة والتسعون من نظام

الشركات
١٤٤٢/٨/٢

وتقبلوا أطيب تحياتي وتقديرى...

مدير عام فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة

أحمد بن محمد بن علي بن سعيد

١٤٤٢ - ٨ - ٢

عبدالله بن أحمد السبيعي



وزارة التجارة

مقترح تعديل النظام الأساس لشركة الوطنية للتأمين

بعد التعديل	قبل التعديل
<p>المادة الأولى: التأسيس: تؤسس طبقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، ونظام الشركات، ونظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، والنظام الأساس للشركة، وتكون شركة مساهمة سعودية بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها أدناه.</p>	<p>المادة الأولى: التأسيس: تؤسس طبقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، ونظام الشركات، ونظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، والنظام الأساسي للشركة، شركة مساهمة سعودية بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها أدناه.</p>
<p>المادة الثالثة: أغراض الشركة: مزاولة أعمال التأمين التعاوني في فرع التأمين العام وتأمين الحماية والادخار وللشركة أن تباشر جميع الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها وتمارس الشركة أنشطتها وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأحكام الصادرة من المؤسسة والأنظمة والقواعد السارية في المملكة العربية السعودية وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت.</p>	<p>المادة الثالثة: أغراض الشركة: مزاولة أعمال التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة تأمين أو توكيلات أو تمثيل أو مراسلة أو وساطة وللشركة أن تقوم بجميع الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها سواء في مجال التأمين أو استثمار أموالها وأن تقوم بتملك وتحريك الأموال الثابتة والنقدية أو بيعها أو استبدالها أو تأجيرها بواسطتها مباشرة أو بواسطة شركات تؤسسها أو تشتريها أو بالاشتراك مع جهات أخرى وتمارس الشركة أنشطتها وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة والقواعد السارية في المملكة العربية السعودية وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت.</p>
<p>المادة الرابعة: المشاركة والتملك في الشركات: يجوز للشركة إنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة، أو مساهمة من شخص واحد كما يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق الاشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة - على أن تكون الشركات التي تُنشأها الشركة أو تشارك فيها أو تندمج معها تزاوُل أعمالاً شبيهة</p>	<p>المادة الرابعة: المشاركة والتملك في الشركات: يجوز للشركة إنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة، أو مساهمة مقفلة (بشرط ألا يقل رأس المال عن (٥) خمسة مليون ريال سعودي) كما يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق الاشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة - على أن تكون الشركات التي تُنشأها</p>



وزارة التجارة

<p>بأعمالها أو الأعمال المالية أو التي تعاونها على تحقيق غرضها- وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن، وبعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.</p>	<p>الشركة أو تشارك فيها أو تندمج معها نزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو الأعمال المالية أو التي تعاونها على تحقيق غرضها- وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن، وبعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.</p>
<p>المادة السابعة: استثمارات الشركة: تستثمر الشركة ما يتجمع لديها من أموال المؤمن لهم والمساهمين في الشركة وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة وبما لا يتعارض مع نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية واللوائح والأحكام الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي أو أي جهة أخرى ذات علاقة.</p>	<p>المادة السابعة: استثمارات الشركة: تستثمر الشركة ما يتجمع لديها من أموال المؤمن لهم والمساهمين في الشركة وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة وبما لا يتعارض مع نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية واللوائح والتعليمات الأخرى ذات العلاقة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي أو أي جهة أخرى ذات علاقة.</p>
<p>المادة الثامنة عشرة: تداول الأسهم: 1- لا يجوز تداول الأسهم التي يكتب بها المؤسسون إلا بعد نشر القوائم المالية عن سنتين مالم يتبين لا تقل كل منهما عن (١٢) اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة، وبعد الحصول على موافقة المؤسسة. ويؤشر على صكوك هذه الأسهم بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والمدة التي يمنع فيها تداولها. 2- يجوز خلال فترة الحظر نقل ملكية الأسهم وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر أو من وريثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير أو في حالة التنفيع على أموال المؤسس المعسر أو المفلس، على أن تكون أولوية امتلاك تلك الأسهم للمؤسسين الآخرين. 3- تسري أحكام هذه المادة على ما يكتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء مدة الحظر.</p>	<p>المادة الثامنة عشرة: تداول الأسهم: لا يجوز تداول الأسهم التي يكتب بها المؤسسون إلا بعد نشر القوائم المالية عن سنتين مالم يتبين لا تقل كل منهما عن (١٢) اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة. ويؤشر على صكوك هذه الأسهم بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والمدة التي يمنع فيها تداولها، ومع ذلك يجوز خلال فترة الحظر نقل ملكية الأسهم وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر أو من وريثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير أو في حالة التنفيع على أموال المؤسس المعسر أو المفلس، على أن تكون أولوية امتلاك تلك الأسهم للمؤسسين الآخرين. وتسري أحكام هذه المادة على ما يكتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء مدة الحظر.</p>
<p>المادة الثالثة عشرة: زيادة رأس المال:</p>	<p>المادة الثالثة عشرة: زيادة رأس المال:</p>



وزارة التجارة

- 1- للجمعية العامة غير العادية أن تقرر زيادة رأس مال الشركة -بعد موافقة الجهات المختصة- وبشرط أن يكون رأس المال قد دفع كاملاً. وللمساهمين المالك للسهم -وقت صدور قرار الجمعية العامة بالموافقة على زيادة رأس المال- الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة التي تصدر مقابل حصص نقدية، ويبلغ هؤلاء بأولويتهم -إن وجدت- بالنشر في صحيفة يومية أو بإبلاغهم بواسطة البريد المسجل عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب ومدته وتاريخ بدايته وانتهائه. ويحق للجمعية العامة غير العادية وقف العمل بحق الأولوية للمساهمين في الاكتتاب بزيادة رأس المال مقابل حصص نقدية أو إعطاء الأولوية لغير المساهمين في الحالات التي تراها مناسبة لمصلحة الشركة. ويحق للمساهمين بيع حق الأولوية أو التنازل عنه خلال المدة من وقت صدور قرار الجمعية العامة بالموافقة على زيادة رأس المال إلى آخر يوم للاكتتاب في الأسهم الجديدة المرتبطة بهذه الحقوق، وفقاً للضوابط التي تضعها الجهة المختصة.
- 2- للجمعية العامة غير العادية في جميع الأحوال أن تخصص الأسهم المصدرة عند زيادة رأس المال أو جزءاً منها للعاملين في الشركة والشركات التابعة أو بعضها، أو أي من ذلك. ولا يجوز للمساهمين ممارسة حق الأولوية عند إصدار الشركة للأسهم المخصصة للعاملين.
- 3- للمساهمين المالك للسهم -وقت صدور قرار الجمعية العامة بالموافقة على زيادة رأس المال- الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة التي تصدر مقابل حصص نقدية، ويبلغ هؤلاء بأولويتهم -إن وجدت- بالنشر في صحيفة يومية أو بإبلاغهم بواسطة البريد المسجل عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب ومدته وتاريخ بدايته وانتهائه.
- 4- يحق للجمعية العامة غير العادية وقف العمل بحق الأولوية للمساهمين في الاكتتاب بزيادة رأس المال مقابل حصص نقدية أو إعطاء الأولوية لغير المساهمين في الحالات التي تراها مناسبة لمصلحة الشركة.
- 5- يحق للمساهمين بيع حق الأولوية أو التنازل عنه خلال المدة من وقت صدور قرار الجمعية العامة بالموافقة على زيادة رأس المال إلى آخر يوم للاكتتاب في الأسهم الجديدة المرتبطة بهذه الحقوق، وفقاً للضوابط التي تضعها هيئة السوق المالية.



وزارة التجارة

<p>المادة الرابعة عشرة: تخفيض رأس المال:</p> <p>1- للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال إذا زاد على حاجة الشركة أو إذا منيت بخسائر بعد موافقة المؤسسة وهيئة السوق المالية على الأقل رأس المال المدفوع لشركة التأمين بعد تخفيض رأس المال عن (١٠٠) مئة مليون ريال كما لا يقل رأس المال المدفوع لشركة إعادة التأمين أو شركة التأمين التي تزاوُل في الوقت نفسه أعمال إعادة التأمين عن (٢٠٠) مئتي مليون ريال. ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير خاص بعده مراجع الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة وعن أثر التخفيض في هذه الالتزامات.</p> <p>2- إذا كان تخفيض رأس المال نتيجة زيادته على حاجة الشركة، وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في صحيفة يومية توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيس. فإن اعترض أحد الدائنين وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور، وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم له ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.</p>	<p>المادة الرابعة عشرة: تخفيض رأس المال:</p> <p>للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال إذا زاد على حاجة الشركة أو إذا منيت بخسائر بعد موافقة الجهات المختصة على أن لا يقل رأس المال المدفوع لشركة التأمين بعد تخفيض رأس المال عن (١٠٠) مئة مليون ريال كما لا يقل رأس المال المدفوع لشركة إعادة التأمين أو شركة التأمين التي تزاوُل في الوقت نفسه أعمال إعادة التأمين عن (٢٠٠) مئتي مليون ريال. ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير خاص بعده مراجع الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة وعن أثر التخفيض في هذه الالتزامات. وإذا كان تخفيض رأس المال نتيجة زيادته على حاجة الشركة، وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في صحيفة يومية توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيس. فإن اعترض أحد الدائنين وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور، وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم له ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.</p>
<p>المادة الخامسة عشرة: إدارة الشركة:</p> <p>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من (١٠) عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ويجب أن تعكس تركيبة مجلس الإدارة تمثيلاً مناسباً من الأعضاء المستقلين. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل عدد أعضاء المجلس المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر. واستثناءً من ذلك تعيّن الجمعية التأسيسية أعضاء أول مجلس إدارة لمدة لا تتجاوز ٣</p>	<p>المادة الخامسة عشرة: إدارة الشركة:</p> <p>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن (٥) خمسة أعضاء ولا يزيد عن (١١) أحد عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العامة العادية لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، ويجب أن تعكس تركيبة مجلس الإدارة تمثيلاً مناسباً من الأعضاء المستقلين. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل عدد أعضاء المجلس المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر. واستثناءً من ذلك تعيّن الجمعية التأسيسية أعضاء أول مجلس إدارة لمدة لا تتجاوز (٣) ثلاث</p>



وزارة التجارة

<p>سنوات تبدأ من تاريخ شهر قرار وزارة التجارة والاستثمار بتأسيس الشركة.</p>	<p>سنوات تبدأ من تاريخ شهر قرار وزارة التجارة والاستثمار بتأسيس الشركة.</p>
<p>المادة السادسة عشرة: انتهاء عضوية المجلس:</p> <p>- تنتهي عضوية مجلس الإدارة بانتهاء دورة المجلس، أو الاستقالة، أو الوفاة، أو التغيب عن ثلاث اجتماعات خلال سنة واحدة دون عذر مشروع ومقبول، أو إذا ثبت لمجلس الإدارة أن العضو قد أخل بواجباته بطريقة تضر بمصلحة الشركة بشرط أن يقرن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية، أو بانتهاء عضويته وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة العربية السعودية، أو إذا حكم بشهر إفلاسه أو إعياره أو قدم طلباً للتسوية مع دائنيه، أو توقف عن دفع ديونه، أو أصيب بمرض عقلي أو إعاقة جسدية قد تؤدي إلى عدم قدرة العضو على القيام بدوره على أكمل وجه، أو ثبت ارتكابه عملاً مخالفاً بالأمانة والأخلاق أو أدين بالتزوير بموجب حكم نهائي.</p> <p>٢- يجوز للجمعية العامة العادية في كل وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم وذلك دون إخلال بحق العضو المعزول تجاه الشركة بالمطالبة بالتعويض إذا وقع العزل لسبب غير مقبول أو في وقت غير مناسب ولعضو مجلس الإدارة أن يعتزل بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسؤولاً قبل الشركة عما يترتب على الاعتزال من أضرار.</p> <p>٣- إذا استقال عضو مجلس الإدارة، وكانت لديه ملحوظات على أداء الشركة، فعليه تقديم بيان مكتوب بها إلى رئيس مجلس الإدارة، ويجب عرض هذا البيان على أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>٤- يجب إبلاغ مؤسسة النقد العربي السعودي عند استقالة أي عضو في المجلس أو إنهاء عضويته لأي سبب عدا</p>	<p>المادة السادسة عشرة: انتهاء عضوية المجلس:</p> <p>تنتهي عضوية مجلس الإدارة بانتهاء مدة التعيين أو الاستقالة أو الوفاة أو إذا ثبت لمجلس الإدارة أن العضو قد أخل بواجباته بطريقة تضر بمصلحة الشركة بشرط أن يقرن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية، أو بانتهاء عضويته وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة العربية السعودية، أو إذا حكم بشهر إفلاسه أو إعياره أو قدم طلباً للتسوية مع دائنيه، أو توقف عن دفع ديونه أو أصبح فاقد الشعور، أو أصيب بمرض عقلي أو إذا ثبت ارتكابه عملاً مخالفاً بالأمانة والأخلاق أو أدين بالتزوير. ومع ذلك يجوز للجمعية العامة العادية في كل وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم وذلك دون إخلال بحق العضو المعزول تجاه الشركة بالمطالبة بالتعويض إذا وقع العزل لسبب غير مقبول أو في وقت غير مناسب ولعضو مجلس الإدارة أن يعتزل بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسؤولاً قبل الشركة عما يترتب على الاعتزال من أضرار.</p>



وزارة التجارة

<p>انتهاء دورة المجلس وذلك خلال (٥) خمسة أيام عمل من تاريخ ترك العمل ومراعاة متطلبات الإفصاح ذات العلاقة.</p>	
<p>المادة السابعة عشرة: المركز الشاغر في المجلس: في حال شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة، كان للمجلس أن يعين -مؤقتاً- عضواً في المركز الشاغر ممن يتوافر فهم الخبرة الكافية وبعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي ودون النظر للترتيب في الحصول على الأصوات في الجمعية العامة التي تم انتخاب مجلس الإدارة من خلالها، ويجب أن تبلغ وزارة التجارة والاستثمار، وكذلك هيئة السوق المالية خلال خمسة (٥) خمسة أيام عمل من تاريخ التعيين وأن يعرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.</p>	<p>المادة السابعة عشرة: المركز الشاغر في المجلس: في حال شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة، كان للمجلس أن يعين -مؤقتاً- عضواً في المركز الشاغر ممن يتوافر فهم الخبرة الكافية وبعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي ودون النظر للترتيب في الحصول على الأصوات في الجمعية العامة التي تم انتخاب مجلس الإدارة من خلالها، ويجب أن تبلغ بذلك هيئة السوق المالية خلال خمسة (٥) خمسة أيام عمل من تاريخ التعيين وأن يعرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط. ويجوز بقرار من الجهة المختصة دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد في حال نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لصحة انعقاده، ويجب إبلاغ مؤسسة النقد العربي السعودي عند استقالة أي عضو في المجلس أو إنهاء عضويته لأي سبب عدا انتهاء دورة المجلس وذلك خلال (٥) خمسة أيام عمل من تاريخ ترك العمل ومراعاة متطلبات الإفصاح ذات العلاقة.</p>
<p>المادة الثامنة عشرة: صلاحيات المجلس: - مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة بما يحقق أغراضها، وذلك فيما عدا ما استثني بنص خاص في نظام الشركات أو هذا النظام من أعمال أو تصرفات تدخل في اختصاص الجمعية العامة. (يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة بما يحقق أغراضها، كما يكون له في حدود اختصاصه أن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو</p>	<p>المادة الثامنة عشرة: صلاحيات المجلس: مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة بما يحقق أغراضها، كما يكون له في حدود اختصاصه أن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة - بما لا يتعارض مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة- وللمجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير والجهات الحكومية والخاصة وأمام</p>



وزارة التجارة

من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة - بما لا يتعارض مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة- وللمجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير والجهات الحكومية والخاصة والحقوق المدنية وأقسام الشرطة والغرف التجارية والصناعية وكافة الشركات والمؤسسات والبنوك والمصارف التجارية وبيوت المال وكافة صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي بمختلف مسمياتها واختصاصاتها وغيرهم من المقرضين وللمجلس قبض ما يحصل من التنفيذ وإبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم والدخول في المناقصات وبيع وشراء ورهن العقارات. كما للمجلس حق التعاقد والتوقيع باسم الشركة ونهاية عنها على كافة أنواع العقود والوثائق والمستندات بما في ذلك دون حصر عقود تأسيس الشركات التي تشترك فيها الشركة مع كافة تعديلاتها وملاحقها وقرارات التعديل والتوقيع على الاتفاقيات والصكوك أمام كاتب العدل والجهات الرسمية. وكذلك اتفاقيات القروض والضمانات والكفالات والصكوك لبيع وشراء العقارات وإصدار الوكالات الشرعية نيابة عن الشركة، والبيع والشراء والإفراغ وقبوله والاستلام والتسليم والاستئجار والتأجير والقبض والدفع وفتح الحسابات والاعتمادات والسحب والإيداع لدى البنوك وإصدار الضمانات للبنوك والصناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والتوقيع على كافة الأوراق وسندات الأمر والشيكات وكافة الأوراق التجارية والمستندات وكافة المعاملات المصرفية) - في حدود اختصاصه - أن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة بما لا يتعارض مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

٢- يجوز لمجلس الإدارة عقد القروض أيًا كانت مدتها، أو بيع أصول الشركة أو رهنها، أو بيع محل الشركة التجاري أو رهنه، أو إبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم، ما لم

كافة المحاكم الشرعية وديوان المظالم ومكاتب العمل والعمال واللجان العليا والابتدائية لتسوية الخلافات العمالية ولجنة الأوراق التجارية وكافة اللجان القضائية الأخرى وهيئات التحكيم والحقوق المدنية وأقسام الشرطة والغرف التجارية والصناعية وكافة الشركات والمؤسسات والبنوك والمصارف التجارية وبيوت المال وكافة صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي بمختلف مسمياتها واختصاصاتها وغيرهم من المقرضين وللمجلس حق الإقرار والمطالبة والمدافعة والمرافعة والمخاصمة والتنازل والصلح وقبول الأحكام ونفها والتحكيم وطلب تنفيذ الأحكام ومعارضتها وقبض ما يحصل من التنفيذ وإبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم والدخول في المناقصات وبيع وشراء ورهن العقارات. كما للمجلس حق التعاقد والتوقيع باسم الشركة ونهاية عنها على كافة أنواع العقود والوثائق والمستندات بما في ذلك دون حصر عقود تأسيس الشركات التي تشترك فيها الشركة مع كافة تعديلاتها وملاحقها وقرارات التعديل والتوقيع على الاتفاقيات والصكوك أمام كاتب العدل والجهات الرسمية، وكذلك اتفاقيات القروض والضمانات والكفالات والصكوك لبيع وشراء العقارات وإصدار الوكالات الشرعية نيابة عن الشركة، والبيع والشراء والإفراغ وقبوله والاستلام والتسليم والاستئجار والتأجير والقبض والدفع وفتح الحسابات والاعتمادات والسحب والإيداع لدى البنوك وإصدار الضمانات للبنوك والصناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والتوقيع على كافة الأوراق وسندات الأمر والشيكات وكافة الأوراق التجارية والمستندات وكافة المعاملات المصرفية.



وزارة التجارة

يتضمن هذا النظام أو يصدر من الجمعية العامة العادية ما يقيد صلاحيات مجلس الإدارة في ذلك.

المادة التاسعة عشرة/ مكافأة أعضاء المجلس، والمكافأة العاصبة برئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب:

١- تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مبلغاً معيناً أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من صافي الأرباح، ويجوز الجمع بين اثنتين أو أكثر من هذه المزايا.

٢- إذا كانت المكافأة نسبة معينة من أرباح الشركة، فلا يجوز أن تزيد هذه النسبة على (١٠%) من صافي الأرباح، وذلك بعد خصم الاحتياطات التي قررتها الجمعية العامة تطبيقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ونظام الشركات وهذا النظام، وبعد توزيع ربح على المساهمين لا يقل عن (٥%) من رأس مال الشركة المدفوع، على أن يكون استحقاق هذه المكافأة متناسباً مع عدد الجلسات التي يحضرها العضو، وكل تقدير يخالف ذلك يكون باطلاً.

٣- في جميع الأحوال: لا يتجاوز مجموع ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من مكافآت ومزايا مالية أو عينية مبلغ خمسمائة ألف ريال سنوياً (ويستثنى من ذلك أعضاء لجنة المراجعة)، وذلك وفق الضوابط التي تضعها هيئة السوق المالية.

٤- يجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا. وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات. وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو من تاريخ آخر اجتماع للجمعية العامة.

المادة التاسعة عشرة: مكافأة أعضاء المجلس:

يكون الحد الأدنى للمكافأة السنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة مبلغ (١٢٠,٠٠٠ ريال) مائة وعشرون ألف ريال سعودي والحد الأعلى مبلغ (٥٠٠,٠٠٠ ريال) خمسمائة ألف ريال سعودي مستوياً نظير عضويتهم في مجلس الإدارة ومشاركهم في أعماله، شاملة للمكافآت الإضافية في حالة مشاركة العضو في أي لجنة من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة.

وفي حال حققت الشركة أرباح يجوز أن يتم توزيع نسبة تعادل (١٠%) من باقي صافي الربح بعد خصم الاحتياطات التي قررتها الجمعية العامة تطبيقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني وبعد توزيع ربح على المساهمين لا يقل عن (٥%) من رأس مال الشركة المدفوع، على أن يكون استحقاق هذه المكافأة متناسباً مع عدد الجلسات التي يحضرها العضو، وكل تقدير يخالف ذلك يكون باطلاً.

وفي جميع الأحوال، لا يتجاوز مجموع ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من مكافآت ومزايا مالية أو عينية مبلغ (٥٠٠,٠٠٠ ريال) خمسمائة ألف ريال سنوياً.

يكون الحد الأعلى لبديل حضور جلسات المجلس ولجانه (٥٠٠ ريال) خمسة الاف ريال عن كل جلسة، غير شاملة مصاريف السفر والإقامة.

يُدفع لكل عضو من أعضاء المجلس بما فهم رئيس المجلس: قيمة النفقات الفعلية التي يتحملونها من أجل حضور اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بما في ذلك مصروفات السفر والإقامة والإعاشة.

يجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس



وزارة التجارة

	<p>الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا. وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات. وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو من تاريخ آخر اجتماع للجمعية العامة.</p>
<p>المادة العشرون/ صلاحيات رئيس مجلس الإدارة ومدة عضويته، وعضوية كل من النائب والعضو المنتدب وأمين السر:</p> <p>يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس، ويعين رئيساً تنفيذياً، ويجوز أن يعين عضواً منتدباً، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، ويحق لرئيس مجلس الإدارة التوقيع عن الشركة وتنفيذ قرارات المجلس. ويختص رئيس مجلس الإدارة بتمثيل الشركة أمام القضاء وهيئات التحكيم والغير. ولرئيس مجلس الإدارة بقرار مكتوب أن يفوض بعض صلاحياته إلى غيره من أعضاء المجلس أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال محددة. ويحدد مجلس الإدارة الرواتب والبدلات والمكافآت لكل من رئيس المجلس والعضو المنتدب وفقاً لما هو مقرر في المادة (١٩) من هذا النظام. ويجب على مجلس الإدارة أن يعين أميناً لسر المجلس. كما يجوز للمجلس أن يعين مستشاراً له أو أكثر في مختلف شؤون الشركة ويحدد المجلس مكافآتهم. ولا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز إعادة انتخابهم وللمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أيا منهم دون أخلال بحق من عزل في التعويض إذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب.</p> <p>(تم تعديل مسعى البند فقط)</p>	<p>المادة العشرون: صلاحيات الرئيس والنائب والعضو المنتدب وأمين السر:</p> <p>يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس، ويعين رئيساً تنفيذياً، ويجوز أن يعين عضواً منتدباً، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، ويحق لرئيس مجلس الإدارة التوقيع عن الشركة وتنفيذ قرارات المجلس. ويختص رئيس مجلس الإدارة بتمثيل الشركة أمام القضاء وهيئات التحكيم والغير. ولرئيس مجلس الإدارة بقرار مكتوب أن يفوض بعض صلاحياته إلى غيره من أعضاء المجلس أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال محددة. ويحدد مجلس الإدارة الرواتب والبدلات والمكافآت لكل من رئيس المجلس والعضو المنتدب وفقاً لما هو مقرر في المادة (١٩) من هذا النظام. ويجب على مجلس الإدارة أن يعين أميناً لسر المجلس. كما يجوز للمجلس أن يعين مستشاراً له أو أكثر في مختلف شؤون الشركة ويحدد المجلس مكافآتهم. ولا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز إعادة انتخابهم وللمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أيا منهم دون أخلال بحق من عزل في التعويض إذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب.</p> <p>(تم تعديل مسعى البند فقط)</p>



وزارة التجارة

<p>المادة العادية والعشرون: اجتماعات المجلس:</p> <p>يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ويجب على رئيس المجلس أن يدعو إلى الاجتماع متى طلب إليه ذلك اثنان من الأعضاء ويجب أن تكون الدعوة موثقة بالطريقة التي يراها المجلس. وتُعقد اجتماعات المجلس بصفة دورية وكلما دعت الحاجة، على ألا يقل عدد اجتماعات المجلس السنوية عن (٤) اجتماعات بحيث يكون هناك اجتماع واحد على الأقل كل ثلاثة أشهر.</p>	<p>المادة العادية والعشرون: اجتماعات المجلس:</p> <p>يجتمع المجلس في المركز الرئيس للشركة بدعوة من رئيسه ويجب على رئيس المجلس أن يدعو إلى الاجتماع متى طلب إليه ذلك اثنان من الأعضاء ويجب أن تكون الدعوة موثقة بالطريقة التي يراها المجلس. وتُعقد اجتماعات المجلس بصفة دورية وكلما دعت الحاجة، على ألا يقل عدد اجتماعات المجلس السنوية عن (٤) اجتماعات بحيث يكون هناك اجتماع واحد على الأقل كل ثلاثة أشهر.</p>
<p>المادة الثانية والعشرون: نصاب اجتماع المجلس:</p> <p>١- لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره (خمس) أعضاء، بشرط أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين أصالة (ثلاثة) أعضاء على الأقل.</p> <p>٢- إذا لم تتوافر الشروط اللازمة لانعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في هذا النظام، وجب على بقية الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال ستين يوماً؛ لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء.</p> <p>٣- ويجوز بقرار من هيئة السوق المالية دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد في حال نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لصحة انعقاده.</p> <p>٤- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينتيب عنه غيره في حضور الاجتماع. واستثناء من ذلك، يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينتيب عنه غيره من الأعضاء.</p> <p>٥- تصدر قرارات المجلس بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين أو الممثلين فيه، وعند تساوي الآراء يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.</p> <p>٦- لمجلس الإدارة أن يصدر قرارات في الأمور العاجلة يعرضها على الأعضاء متفرقين، ما لم يطلب أحد</p>	<p>المادة الثانية والعشرون: نصاب اجتماع المجلس:</p> <p>لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره (ثلاثا) الأعضاء بأنفسهم أو بطريق الإنابة بشرط أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم (أربعة) أعضاء على الأقل من بينهم عضو مستقل، وللعضو أن ينتيب عنه عضواً آخر في حضور اجتماعات المجلس وفي التصويت فيها. تصدر قرارات المجلس بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين أو الممثلين فيه، وعند تساوي الآراء يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة. وللمجلس الإدارة أن يصدر القرارات في الأمور العاجلة يعرضها على الأعضاء متفرقين ما لم يطلب أحد الأعضاء -كتابة- اجتماع المجلس للمداولة فيها، وفي هذه الحالة تعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول اجتماع تال له.</p>



وزارة التجارة

الأعضاء - كتابة - اجتماع المجلس للمداولة فيها.
وتعرض هذه القرارات على المجلس في أول اجتماع تالي
له.

المادة الرابعة والعشرون/ الاتفاقيات والعقود وتعارض
المصالح ومنافسة الشركة:

١- يحق للشركة -بعد الحصول على عدم مانعة مؤسسة
النقد العربي السعودي- أن تعقد اتفاقية لإدارة الخدمات
الفنية مع شركة أو أكثر من الشركات المؤهلة في مجال
التأمين.

٢- لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة
مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب
الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة العادية، وعلى
عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بما له من مصلحة
مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب
الشركة، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع.

٣- لا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت على القرار
الذي يصدر في هذا الشأن في مجلس الإدارة وجمعيات
المساهمين.

٤- يبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية عند
انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء
المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، ويرافق التبليغ
تقرير خاص من مراجع حسابات الشركة الخارجي.

٥- إذا تخلف عضو المجلس عن الإفصاح عن مصلحته،
جاز للشركة أو لكل ذي مصلحة المطالبة أمام الجهة
القضائية المختصة بإبطال العقد أو إلزام العضو بأداء أي
ربح أو منفعة تحققت له من ذلك.

٦- تقع المسؤولية عن الأضرار الناتجة من الأعمال والعقود
المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة على العضو صاحب
المصلحة من العمل أو العقد، وكذلك على أعضاء مجلس

المادة الرابعة والعشرون: الاتفاقيات والعقود :

يحق للشركة -بعد الحصول على عدم مانعة مؤسسة
النقد العربي السعودي- أن تعقد اتفاقية لإدارة الخدمات
الفنية مع شركة أو أكثر من الشركات المؤهلة في مجال
التأمين، ويجوز لأعضاء المجلس أن يبرموا مع الشركة عقود
تأمين لهم مصلحة فيها شريطة أن يزود رئيس مجلس الإدارة
الجمعية العامة بتفاصيل تلك العقود التأمينية، وعلى
عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بما له من مصلحة
مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب
الشركة، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع. ولا يجوز
لهذا العضو الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر
في هذا الشأن في مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين. ويبلغ
رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية عند انعقادها
عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس
مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، ويرافق التبليغ تقرير
خاص من مراجع حسابات الشركة الخارجي. وإذا تخلف
عضو المجلس عن الإفصاح عن مصلحته، جاز للشركة أو
لكل ذي مصلحة المطالبة أمام الجهة القضائية المختصة
بإبطال العقد أو إلزام العضو بأداء أي ربح أو منفعة
تحققت له من ذلك.



الإدارة، إذا تمت تلك الأعمال أو العقود بالمخالفة لأحكام تلك الفقرة أو إذا ثبت أنها غير عادلة، أو تنطوي على تعارض مصالح وتلحق الضرر بالمساهمين.

7- يعفى أعضاء مجلس الإدارة المعارضون للقرار من المسؤولية متى أثبتوا اعتراضهم صراحة في محضر الاجتماع، ولا يعد الغياب عن حضور الاجتماع الذي يصدر فيه القرار سبباً للإعفاء من المسؤولية إلا إذا ثبت أن العضو الغائب لم يعلم بالقرار أو لم يتمكن من الاعتراض عليه بعد علمه به.

8- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن ينافس الشركة في أحد فروع النشاط الذي تزاوله؛ وإلا كان للشركة أن تطالبه أمام الجهة القضائية المختصة بالتعويض المناسب، ما لم يكن حاصلاً على ترخيص سابق من الجمعية العامة العادية - يجدد كل سنة - يسمح له القيام بذلك.

المادة الخامسة والعشرون: حضور الجمعيات:

الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين، وتنعقد في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيس للشركة، ولكل مساهم أباً كان عدد أسهمه حق حضور الجمعيات العامة للمساهمين وله في ذلك أن يوكل عنه شخصاً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة أو عاملي الشركة في حضور الجمعية العامة، ويجوز عقد اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين واشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة بحسب الضوابط التي تضعها الجهة المختصة.

المادة الخامسة والعشرون: حضور الجمعيات:

- الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين، وتنعقد في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيس للشركة.
٢- لكل مساهم أباً كان عدد أسهمه حق حضور الجمعيات العامة للمساهمين وله في ذلك أن يوكل عنه شخصاً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة أو عاملي الشركة في حضور الجمعية العامة، ويجوز عقد اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين واشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة بحسب الضوابط التي تضعها هيئة السوق المالية.



وزارة التجارة

<p>المادة السادسة والعشرون: الجمعية التأسيسية:</p> <p>- يدعو المؤسسون جميع المكتتبين إلى عقد جمعية تأسيسية خلال (٤٥) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ قفل الاكتتاب في الأسهم، ولكل مكتب - أيًا كان عدد أسهمه - حق حضور الجمعية التأسيسية. ويشترط لصحة الاجتماع حضور عدد من المكتتبين يمثل (نصف) رأس المال على الأقل. فإذا لم يتوافر هذا النصاب، وجهت دعوة إلى اجتماع ثاني يعقد بعد (١٥) خمسة عشر يوماً على الأقل من توجيه الدعوة إليه. ومع ذلك، يجوز أن يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ويجب أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيًا كان عدد المكتتبين الممثلين فيه.</p>	<p>المادة السادسة والعشرون: الجمعية التأسيسية:</p> <p>يدعو المؤسسون جميع المكتتبين إلى عقد جمعية تأسيسية خلال (٤٥) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ قفل الاكتتاب في الأسهم، ولكل مكتب - أيًا كان عدد أسهمه - حق حضور الجمعية التأسيسية. ويشترط لصحة الاجتماع حضور عدد من المكتتبين يمثل (نصف) رأس المال على الأقل. فإذا لم يتوافر هذا النصاب، وجهت دعوة إلى اجتماع ثاني يعقد بعد (١٥) خمسة عشر يوماً على الأقل من توجيه الدعوة إليه. ومع ذلك، يجوز أن يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ويجب أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيًا كان عدد المكتتبين الممثلين فيه.</p>
<p>المادة السابعة والعشرون: اختصاصات الجمعية التأسيسية:</p> <p>تختص الجمعية التأسيسية بالأمور الآتية:</p> <p>أ- التحقق من الاكتتاب بكل أسهم الشركة ومن الوفاء بالحد الأدنى من رأس المال وبالقدر المستحق من قيمة الأسهم وفقاً لأحكام النظام.</p> <p>ب- المداولة في تقرير تقويم الحصص العينية.</p> <p>ج- إقرار النصوص النهائية لنظام الشركة الأساس، على ألا تُدخل تعديلات جوهرية على النظام المعروض عليها إلا بموافقة جميع المكتتبين الممثلين فيها.</p> <p>د- تعيين أعضاء أول مجلس إدارة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وأول مراجع حسابات إذا لم يكونوا قد عُيِّنوا في عقد تأسيس الشركة أو في نظامها الأساس.</p>	<p>المادة السابعة والعشرون: اختصاصات الجمعية التأسيسية:</p> <p>تختص الجمعية التأسيسية بالأمور الآتية:</p> <p>1- التحقق من الاكتتاب بكل أسهم الشركة ومن الوفاء بالحد الأدنى من رأس المال وبالقدر المستحق من قيمة الأسهم.</p> <p>2- إقرار النصوص النهائية لنظام الشركة الأساس، على ألا تُدخل تعديلات جوهرية على النظام المعروض عليها إلا بموافقة جميع المكتتبين الممثلين فيها.</p> <p>3- تعيين أعضاء أول مجلس إدارة للشركة لمدة لا تتجاوز (٣) ثلاث سنوات إذا لم يكونوا قد عُيِّنوا في عقد تأسيس الشركة أو في نظامها الأساس.</p>



وزارة التجارة

<p>هـ- المداولة في تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي اقتضاها تأسيس الشركة، وإقراره. ويجوز لوزارة التجارة والاستثمار، وكذلك لهيئة السوق المالية أن توفد مندوباً (أو أكثر) بوصفه مراقباً لحضور الجمعية التأسيسية للشركة؛ للتأكد من تطبيق أحكام النظام.</p>	<p>4- تعيين مراجعي حسابات للشركة وتحديد أتعابهم إذا لم يكونوا قد عينوا في عقد تأسيس الشركة.</p> <p>5- المداولة في تقارير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي اقتضاها تأسيس الشركة، وإقراره.</p>
<p>المادة الثامنة والعشرون: اختصاصات الجمعية العامة العادية:</p> <p>فيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة وتنعقد مره على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للشركة، ويجوز الدعوة لجمعيات عامة عادية أخرى للاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك.</p>	<p>المادة الثامنة والعشرون: اختصاصات الجمعية العامة العادية:</p> <p>فيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة وتنعقد مره على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للشركة، ويجوز الدعوة لجمعيات عامة عادية أخرى للاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ومن اختصاصات الجمعية العامة العادية تشكيل لجنة المراجعة وتحديد أتعابها.</p>
<p>المادة الثلاثون: دعوة الجمعيات:</p> <p>١- تنعقد الجمعيات العامة أو الخاصة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد إذا طلب ذلك مراجع الحسابات أو لجنة المراجعة أو عدد من المساهمين يمثل (٥%) من رأس المال على الأقل. ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية للانعقاد إذا لم يقر المجلس بدعوة الجمعية خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.</p> <p>٢- يجوز بقرار من هيئة السوق المالية دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد في الحالات الآتية:</p> <p>أ- إذا انقضت المدة المحددة للانعقاد (خلال الأشهر الستة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة) دون انعقادها.</p> <p>ب- إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لصحة انعقاده.</p>	<p>المادة الثلاثون: دعوة الجمعيات:</p> <p>تنعقد الجمعيات العامة أو الخاصة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد إذا طلب ذلك مراجع الحسابات أو لجنة المراجعة أو عدد من المساهمين يمثل (٥%) من رأس المال على الأقل. ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية للانعقاد إذا لم يقر المجلس بدعوة الجمعية خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.</p> <p>تنشر هذه الدعوة في صحيفة توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيس قبل الميعاد المحدد لانعقاد (١٠) عشرة أيام على الأقل وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى هيئة السوق المالية. ومع ذلك يجوز الاكتفاء بتوجيه الدعوة في الميعاد المذكور إلى جميع المساهمين بخطابات مسجلة.</p>



وزارة التجارة

<p>ج- إذا تبين وجود مخالفات لأحكام النظام أو نظام الشركة الأساس، أو وقوع خلل في إدارة الشركة.</p> <p>د- إذا لم يوجه المجلس الدعوة لانعقاد الجمعية العامة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات أو لجنة المراجعة أو عدد من المساهمين يمثل (٥%) من رأس المال على الأقل.</p> <p>٣- يجوز لعدد من المساهمين يمثل (٢%) من رأس المال على الأقل تقديم طلب إلى هيئة السوق المالية لدعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد، إذا توافر أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة. وعلى هيئة السوق المالية توجيه الدعوة للانعقاد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب المساهمين، على أن تتضمن الدعوة جدولاً بأعمال الجمعية والبنود المطلوب أن يوافق عليها المساهمون.</p> <p>٤- تنشر هذه الدعوة وجدول الأعمال في صحيفة يومية توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيس قبل الميعاد المحدد لانعقاد (٢١) واحد وعشرين يوم على الأقل وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى وزارة التجارة والاستثمار، وكذلك ترسل صورة إلى هيئة السوق المالية. ومع ذلك يجوز الاكتفاء بتوجيه الدعوة في الميعاد المذكور إلى جميع المساهمين بخطابات مسجلة. وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى هيئة السوق المالية وذلك خلال المدة المحددة للنشر.</p>	<p>وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى هيئة السوق المالية وذلك خلال المدة المحددة للنشر.</p>
<p>المادة الثانية والثلاثون: نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية:</p> <p>- لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضر مساهمون يمثلون (ربع) رأس مال الشركة على الأقل</p> <p>٢- إذا لم يتوفر النصاب اللازم لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية وفق الفقرة (١) من هذه المادة، وجهت</p>	<p>المادة الثانية والثلاثون: نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية:</p> <p>لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضر مساهمون يمثلون (ربع) رأس مال الشركة على الأقل. (يجوز أن تكون نسبة أعلى بشرط ألا تتجاوز النصف) فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى</p>



وزارة التجارة

<p>الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع السابق. وتُنشر هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٠) من هذا النظام ومع ذلك يجوز أن يُعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يُفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع، وفي جميع الأحوال يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.</p>	<p>اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع السابق. وتُنشر هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٠) من هذا النظام ومع ذلك يجوز أن يُعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يُفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع، وفي جميع الأحوال يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه. ويجوز عقد اجتماعات الجمعية العامة العادية للمساهمين واشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة، بحسب الضوابط التي تضعها الجهة المختصة.</p>
<p>المادة الثالثة والثلاثون: نصاب اجتماع الجمعية العامة غير العادية:</p> <p>- لا يكون انعقاد الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (نصف) رأس مال الشركة (على الأقل).</p> <p>٢- إذا لم يتوفر النصاب اللازم لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية وفق الفقرة (١) من هذه المادة، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ، بنفس الأوضاع المنصوص عليها في المادة (٣٠) من هذا النظام. ويجوز أن يُعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يُفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع، وفي جميع الأحوال يكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون (ربع) رأس المال على الأقل.</p> <p>٣- إذا لم يتوافر النصاب اللازم في الاجتماع الثاني، وجهت دعوة إلى اجتماع ثالث ينعقد بالأوضاع نفسها المنصوص عليها في المادة (٣٠) من هذا النظام، ويكون الاجتماع الثالث</p>	<p>المادة الثالثة والثلاثون: نصاب اجتماع الجمعية العامة غير العادية:</p> <p>لا يكون انعقاد الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (نصف) رأس مال الشركة على الأقل (يجوز أن تكون نسبة أعلى بشرط ألا تتجاوز الثلثين). فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ، بنفس الأوضاع المنصوص عليها في المادة (٣٠) من هذا النظام. ويجوز أن يُعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يُفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع، وفي جميع الأحوال يكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون (ربع) رأس المال على الأقل. وإذا لم يتوافر النصاب اللازم في الاجتماع الثاني، وجهت دعوة إلى اجتماع ثالث ينعقد بالأوضاع نفسها المنصوص عليها في المادة (٣٠) من هذا النظام، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه، بعد موافقة الجهات المختصة. ويجوز عقد اجتماعات الجمعية العامة غير العادية للمساهمين</p>



وزارة التجارة

<p>صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه، بعد موافقة هيئة السوق المالية.</p>	<p>وإشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة، بحسب الضوابط التي تضعها الجهة المختصة.</p>
<p>المادة الخامسة والثلاثون: قرارات الجمعيات: تصدر القرارات في الجمعية التأسيسية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فيها، وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع (يجوز النص على نسبة أعلى) ومع ذلك فإنه إذا تعلقت هذه القرارات بتقييم مزايا خاصة لزمّت موافقة أغلبية المكتتبين بالأسهم التي تمثل (ثلثي) الأسهم المذكورة بعد استبعاد ما اكتتب به المستفيدون من المزايا الخاصة، وتصدر القرارات في الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل المدة المحددة في نظامها أو بإدماجها في شركة أو في مؤسسة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.</p>	<p>المادة الخامسة والثلاثون: قرارات الجمعيات: تصدر القرارات في الجمعية التأسيسية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فيها، وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع (يجوز النص على نسبة أعلى) ومع ذلك فإنه إذا تعلقت هذه القرارات بتقييم مزايا خاصة لزمّت موافقة أغلبية المكتتبين بالأسهم التي تمثل (ثلثي) الأسهم المذكورة بعد استبعاد ما اكتتب به المستفيدون من المزايا الخاصة، وتصدر القرارات في الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل المدة المحددة في نظامها أو بإدماجها في شركة أو في مؤسسة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.</p>
<p>المادة السادسة والثلاثون: المناقشة في الجمعيات: لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة في شأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات. وكل نص في هذا النظام يحرم المساهم من هذا الحق، يكون باطلاً. ويجب على مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات عن أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر. وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير مقنع، احتكم إلى الجمعية، وكان قرارها في هذا الشأن نافذاً.</p>	<p>المادة السادسة والثلاثون: المناقشة في الجمعيات: لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة في شأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات. وكل نص في نظام الشركة الأساس يحرم المساهم من هذا الحق، يكون باطلاً. ويجب على مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات عن أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر. وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير مقنع، احتكم إلى الجمعية، وكان قرارها في هذا الشأن نافذاً.</p>
<p>المادة التاسعة والثلاثون: تعيين مراجع الحسابات:</p>	<p>المادة التاسعة والثلاثون: تعيين مراجع الحسابات:</p>



وزارة التجارة

<p>يجب أن تعين الجمعية العامة مراجعي حسابات (أو أكثر) من بين مراجعي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة، وتحدد مكافأتهم ومدة عملهم، ويجوز لها إعادة تعيينهم، على ألا يتجاوز مجموع مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجوز لمن استنفد هذه المدة أن يعاد تعيينه بعد مضي سنتين من تاريخ انتهائها، ويجوز للجمعية العامة أيضاً وفي كل وقت تغييرهم مع عدم الاخلال بحقوقهم في التعويض إذا وقع التغيير في وقت غير مناسب أو لسبب غير مشروع.</p>	<p>يجب أن تعين الجمعية العامة مراجعي حسابات (أو أكثر) من بين مراجعي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة، وتحدد مكافأتهم ومدة عملهم، ويجوز لها إعادة تعيينهم، ويجوز للجمعية العامة أيضاً وفي كل وقت تغييرهم مع عدم الاخلال بحقوقهم في التعويض إذا وقع التغيير في وقت غير مناسب أو لسبب غير مشروع.</p>
<p>المادة العادية والأربعون: التزامات مراجع الحسابات: على مراجع الحسابات أن يقدم إلى الجمعية العامة السنوية تقريراً يعد وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ضمن موقف إدارة الشركة من تمكنه من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها وما يكون قد كشفه من مخالفة لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة واللوائح والتعليمات الأخرى ذات العلاقة ونظام الشركة الأساس ورأيه في مدى عدالة القوائم المالية للشركة. ويتلو مراجع الحسابات تقريره في الجمعية العامة. وإذا قررت الجمعية التصديق على تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية دون الاستماع إلى تقرير مراجع الحسابات، كان قرارها باطلاً.</p>	<p>المادة العادية والأربعون: التزامات مراجع الحسابات: على مراجع الحسابات أن يقدم إلى الجمعية العامة السنوية تقريراً يعد وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ضمنه موقف إدارة الشركة من تمكنه من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها وما يكون قد كشفه من مخالفة لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة واللوائح والتعليمات الأخرى ذات العلاقة ورأيه في مدى عدالة القوائم المالية للشركة. ويتلو مراجع الحسابات تقريره في الجمعية العامة. وإذا قررت الجمعية التصديق على تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية دون الاستماع إلى تقرير مراجع الحسابات، كان قرارها باطلاً.</p>
<p>المادة الثالثة والأربعون: الوثائق المالية: - يجب على مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية أن يعد القوائم المالية (وتتكون القوائم المالية من: قائمة المركز المالي لعمليات التأمين والمساهمين، قائمة فائض (عجز) عمليات التأمين، قائمة دخل المساهمين، قائمة حقوق المساهمين، قائمة التدفقات النقدية لعمليات التأمين وقائمة التدفقات النقدية للمساهمين). وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها</p>	<p>المادة الثالثة والأربعون: الوثائق المالية: 1- يجب على مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية أن يعد القوائم المالية (وتتكون القوائم المالية من: قائمة المركز المالي لعمليات التأمين والمساهمين، قائمة فائض (عجز) عمليات التأمين، قائمة دخل المساهمين، قائمة حقوق المساهمين، قائمة التدفقات النقدية لعمليات التأمين وقائمة التدفقات</p>



وزارة التجارة

<p>المالي عن السنة المالية المنقضية ويتضمن هذا التقرير الطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراجع الحسابات، قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بـ (٤٥) خمسة وأربعين يوماً على الأقل.</p> <p>٢- يجب أن يوقع رئيس مجلس الإدارة ورئيسها التنفيذي ومديرها المالي على الوثائق المذكورة في الفقرة (١)، وتودع نسخ منها في المركز الرئيس للشركة تحت تصرف المساهمين، قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بـ (٢١) واحد وعشرون يوماً على الأقل.</p> <p>٣- على رئيس مجلس الإدارة أن يزود المساهمين بالقوائم المالية للشركة وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراجع الحسابات مالم تنشر في صحيفة يومية توزع في المركز الرئيس للشركة، وعليه أيضاً أن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية بـ (١٥) خمسة عشر يوماً على الأقل.</p>	<p>النقدية للمساهمين). وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنقضية ويتضمن هذا التقرير الطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراجع الحسابات، قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بـ (٤٥) خمسة وأربعين يوماً على الأقل.</p> <p>٢- يجب أن يوقع رئيس مجلس الإدارة ورئيسها التنفيذي ومديرها المالي على الوثائق المذكورة في الفقرة (١)، وتودع نسخ منها في المركز الرئيس للشركة تحت تصرف المساهمين، قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بـ (١٠) عشرة أيام على الأقل.</p> <p>٣- على رئيس مجلس الإدارة أن يزود المساهمين بالقوائم المالية للشركة وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراجع الحسابات مالم تنشر في صحيفة يومية توزع في المركز الرئيس للشركة، على أن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى هيئة السوق المالية وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية بـ (١٥) خمسة عشر يوماً على الأقل.</p>
<p>المادة الخامسة والأربعون/ الزكاة والاحتياطي وتوزيع الأرباح:</p> <p>يجب على الشركة الآتي:</p> <p>١- أن تجتنب الزكاة وضريبة الدخل المقررة نظاماً.</p> <p>٢- أن تجتنب (٢٠%) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ إجمالي الاحتياطي (١٠٠%) من رأس المال المدفوع.</p> <p>٣- للجمعية العامة العادية عند تحديد نصيب الأسهم في صافي الأرباح أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة قدر الإمكان على المساهمين.</p>	<p>المادة الخامسة والأربعون: الزكاة والاحتياطي:</p> <p>يجب على الشركة:</p> <p>١- تجنّب الزكاة وضريبة الدخل المقررة.</p> <p>٢- تجنّب (٢٠%) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ إجمالي الاحتياطي (١٠٠%) من رأس المال المدفوع.</p> <p>٣- للجمعية العامة العادية عند تحديد نصيب الأسهم في صافي الأرباح أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة</p>



وزارة التجارة

<p>٤- توزع أرباح الشركة السنوية الصافية التي تحددها بعد خصم جميع المصروفات العامة والتكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق مع أحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني والأحكام الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ويخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطيات المقررة بموجب الأنظمة ذات العلاقة والزكاة نسبة لا تقل عن (٢٠%) - لا تقل عن ٥٠% من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.</p>	<p>أو يكفل توزيع أرباح ثابتة قدر الإمكان على المساهمين.</p>
<p>المادة التاسعة والأربعون: مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة:</p> <p>- يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن عن تعويض الشركة أو المساهمين أو الغير عن الضرر الذي ينشأ عن إساءتهم تدبير شؤون الشركة أو مخالفتهم أحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة واللوائح والتعليمات الأخرى ذات العلاقة وهذا النظام، وكل شرط يقضي بغير ذلك يعد كأن لم يكن. وتقع المسؤولية على جميع أعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ من قرار صدر بإجماعهم. أما القرارات التي تصدر بأغلبية الآراء، فلا يسأل عنها الأعضاء المعارضون متى أثبتوا اعتراضهم صراحة في محضر الاجتماع. ولا يعد الغياب عن حضور الاجتماع الذي يصدر فيه القرار سبباً للإعفاء من المسؤولية إلا إذا ثبت عدم علم العضو الغائب بالقرار أو عدم تمكنه من</p>	<p>المادة التاسعة والأربعون: مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة:</p> <p>ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن عن تعويض الشركة أو المساهمين أو الغير عن الضرر الذي ينشأ عن إساءتهم تدبير شؤون الشركة أو مخالفتهم أحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة واللوائح والتعليمات الأخرى ذات العلاقة، وكل شرط يقضي بغير ذلك يعد كأن لم يكن. وتقع المسؤولية على جميع أعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ من قرار صدر بإجماعهم. أما القرارات التي تصدر بأغلبية الآراء، فلا يسأل عنها الأعضاء المعارضون متى أثبتوا اعتراضهم صراحة في محضر الاجتماع. ولا يعد الغياب عن حضور الاجتماع الذي يصدر فيه القرار سبباً للإعفاء من المسؤولية إلا إذا ثبت عدم علم العضو الغائب بالقرار أو عدم تمكنه من</p>



وزارة التجارة

<p>المسؤولية إلا إذا ثبت عدم علم العضو الغائب بالقرار أو عدم تمكنه من الاعتراض عليه بعد علمه به.</p> <p>٢- لا تحول دون إقامة دعوى المسؤولية موافقة الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>٣- لا تسمع دعوى المسؤولية بعد انقضاء (٣) ثلاث سنوات من تاريخ اكتشاف الفعل الضار. وفيما عدا - حالتي الغش والتزوير، لا تسمع دعوى المسؤولية في جميع الأحوال بعد مرور (٥) خمس سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي وقع فيها الفعل الضار أو (٣) ثلاث سنوات من انتهاء عضوية عضو مجلس الإدارة المعني أهما أبعد. ولكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به. ولا يجوز للمساهم رفع الدعوى المذكورة إلا إذا كان حق الشركة في رفعها لا يزال قائماً. ويجب على المساهم أن يبلغ الشركة بعزمه على رفع الدعوى، مع قصر حقه على المطالبة بالتعويض عن الضرر الخاص الذي لحق به.</p> <p>٤- ولكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به. ولا يجوز للمساهم رفع الدعوى المذكورة إلا إذا كان حق الشركة في رفعها لا يزال قائماً. ويجب على المساهم أن يبلغ الشركة بعزمه على رفع الدعوى، مع قصر حقه على المطالبة بالتعويض عن الضرر الخاص الذي لحق به.</p> <p>٥- يجوز تحميل الشركة النفقات الاتية التي تكلفها المساهم لإقامة دعوى أيأ كانت نتيجتها بالشروط الاتية:</p> <p>أ- إذا أقام الدعوى بحسن نية.</p> <p>ب- إذا تقدم إلى الشركة بالسبب الذي من أجله أقام الدعوى ولم يحصل على رد خلال ثلاثين يوماً.</p> <p>ج- إذا كان من مصلحة الشركة إقامة هذه الدعوى بناءً على حكم المادة (التاسعة والسبعين) من نظام الشركات.</p> <p>د- أن تكون الدعوى قائمة على أساس صحيح.</p>	<p>الاعتراض عليه بعد علمه به. ولا تحول دون إقامة دعوى المسؤولية موافقة الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة. ولا تسمع دعوى المسؤولية بعد انقضاء (٣) ثلاث سنوات من تاريخ اكتشاف الفعل الضار. وفيما عدا - حالتي الغش والتزوير، لا تسمع دعوى المسؤولية في جميع الأحوال بعد مرور (٥) خمس سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي وقع فيها الفعل الضار أو (٣) ثلاث سنوات من انتهاء عضوية عضو مجلس الإدارة المعني أهما أبعد. ولكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به. ولا يجوز للمساهم رفع الدعوى المذكورة إلا إذا كان حق الشركة في رفعها لا يزال قائماً. ويجب على المساهم أن يبلغ الشركة بعزمه على رفع الدعوى، مع قصر حقه على المطالبة بالتعويض عن الضرر الخاص الذي لحق به.</p>
<p>المادة الخمسون: انقضاء الشركة:</p> <p>- تدخل الشركة بمجرد انقضاءها دور التصفية وتحفظ بالشخصية الاعتبارية اللازمة بالقدر اللازم للتصفية.</p>	<p>المادة الخمسون: انقضاء الشركة:</p> <p>تدخل الشركة بمجرد انقضاءها دور التصفية وتحفظ بالشخصية الاعتبارية اللازمة بالقدر اللازم للتصفية، ويصدر قرار التصفية الاختيارية من هيئة السوق المالية،</p>



وزارة التجارة

<p>٢- يصدر قرار التصفية الاختيارية من الشركاء أو الجمعية العامة.</p> <p>٣- يجب أن يشمل قرار التصفية على تعيين المصفي وتحديد سلطاته وأتعابه والقيود المفروضة على سلطاته والمدة الزمنية اللازمة للتصفية ويجب أن لا تتجاوز مدة الاختيارية (٥) خمس سنوات، ولا يجوز تمديدتها لأكثر من ذلك إلا بأمر قضائي، وتنتهي سلطة مجلس إدارة الشركة بحلها ومع ذلك يظل هؤلاء قائمين على إدارة الشركة ويعدون بالنسبة للغير في حكم المصفين إلى أن يُعين المصفي وتبقى لأجهزة الشركة خلال مدة التصفية اختصاصاتها التي لا تتعارض مع اختصاصات المصفي، ويراعي في التصفية حفظ حق المشتركين في فائض عمليات التأمين والاحتياطات المكونة حسب المنصوص عليه في المادتين (٤٤) و (٤٥) من هذا النظام.</p>	<p>ويجب أن يشمل قرار التصفية على تعيين المصفي وتحديد سلطاته وأتعابه والقيود المفروضة على سلطاته والمدة الزمنية اللازمة للتصفية ويجب أن لا تتجاوز مدة التصفية الاختيارية (٥) خمس سنوات، ولا يجوز تمديدتها لأكثر من ذلك إلا بأمر قضائي، وتنتهي سلطة مجلس إدارة الشركة بحلها ومع ذلك يظل هؤلاء قائمين على إدارة الشركة ويعدون بالنسبة للغير في حكم المصفين إلى أن يُعين المصفي وتبقى لأجهزة الشركة خلال مدة التصفية اختصاصاتها التي لا تتعارض مع اختصاصات المصفي، ويراعي في التصفية حفظ حق المشتركين في فائض عمليات التأمين والاحتياطات المكونة حسب المنصوص عليه في المادتين (٤٤) و (٤٥) من هذا النظام.</p>
---	--

ملاحظة: تم حذف الباب العاشر والباب الحادي عشر وضم بنودهما الى الباب التاسع

Before the amendment	After the amendment
<p>Article One: Establishment: Shall be incorporated in accordance with the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law and its Implementing Regulations, the Companies Law, the Financial Market Law and its Implementing Regulations, and the Company's Articles of Association, a Saudi joint stock company shall be established among the shareholders of the shares which provisions are set out below.</p>	<p>Article One: Establishment: Shall be established in accordance with the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law, the Companies Law, the Financial Market Law and its implementing regulations, and the Company's Articles of Association, and it shall be a Saudi Joint Stock Company among the owners of shares whose provisions are set out below.</p>
<p>Article Three: The Company's Objectives: To carrying out cooperative insurance business and all that is related to these businesses from reinsurance, agencies, representation, correspondence, or mediation, and the company has the right to carry out all the work that needs to be done to investigate its purposes, whether in the field of insurance or investment of its money, and to own and move fixed and cash funds, sell or exchange them Or leasing it directly or through companies it establishes or buys or in partnership with other bodies, and the company carries out its activities in accordance with the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law and its implementing regulations and the regulations and rules in force in the Kingdom of Saudi Arabia and after obtaining the necessary licenses from the competent authorities, if any.</p>	<p>Article Three: The Company's Objectives: To carry out cooperative insurance business in the General Insurance Branch and Protection and savings Insurance .The company has the right to carry out all the work that achieve its objectives, and the company carries out its activities in accordance with the Cooperative Insurance Companies Control Law and its implementing regulations, the provisions issued by the Corporation, and the regulations and rules in force in the Kingdom of Saudi Arabia and after obtaining the necessary licenses from the competent authorities, if any.</p>
<p>Article Four: Participation and Ownership in Companies: The company may establish limited liability companies or closed joint stock companies (provided that the capital is not less than (5) five million Saudi riyals). It may also own shares and stakes in other existing companies or merge with them and have the right to participate with others in establishing joint stock companies or With limited liability provided that the companies established by it</p>	<p>Article Four: Participation and Ownership in Companies: The company may establish companies with limited liability, or shareholding from one person. It may also own shares and chickpeas in other existing companies or merge with them and it has the right to participate with others in establishing joint stock or limited liability companies - provided that The companies established by the company or which it participates in or merges with it engage in similar business</p>

Before the amendment	After the amendment
<p>or participate in it or merge with it, it engages in activities that are suspicious of its business or financial business, or that helps it achieve its purpose - after fulfilling the requirements of the regulations and instructions followed in this regard, and after obtaining the approval of the Saudi Arabian Monetary Agency.</p>	<p>With its business or financial business or that helps it achieve its purpose - after fulfilling the requirements of the regulations and instructions followed in this regard, and after obtaining the approval of the Saudi Arabian Monetary Agency</p>
<p>Article Seven: The Company's Investments: The company invests what it collects from the insured and shareholders 'funds in the company in accordance with the rules established by the Board of Directors and in a manner that does not conflict with the Cooperative Insurance Company's Control Law and its Implementing regulations and other relevant regulations and instructions issued by the Saudi Arabian Monetary Agency or any other party. Related</p>	<p>Article Seven: The Company's Investments: The company invests what it accumulates from the insured funds And the shareholders in the company shall be in accordance with the rules established by the Board of Directors and in a manner that does not conflict with the Cooperative Insurance Companies Control Law and its implementing regulations and rules and provisions issued by the Saudi Arabian Monetary Agency or any other related party.</p>
<p>Article 12: Shares Trading: Shares subscribed by the founders may not be traded except after publishing the financial statements for two fiscal years, each of which is not less than (12) twelve months from the date of the company's incorporation. The bonds of these shares to be marked in order to indicate their type, date of incorporation of the company and the period during which it is prohibited to trade them; however, it is permissible during the prohibition period the transfers of ownership of shares in accordance with the provisions of the sale of rights from one of the founders to another founder or the heirs of one of the founders in the event of its death to a third party or in the event of execution on the funds of the insolvent or bankrupt founder, provided that the priority of owning those shares is given to the other founders. The provisions of this article are enforced on what the founders have subscribed to in the event of a capital increase before the ban period expires.</p>	<p>Article 12: Shares Trading: 1 - Shares subscribed by the founders may not be traded except after Publishing the financial statements for two fiscal years, each of which is not less than (12) twelve months from the date of the company's incorporation, and after obtaining the approval of the Authority. The bonds of these shares to be marked in order to indicate their type, date of incorporation of the company and the period during which it is prohibited to trade them. 2- It is permissible during the prohibition period to transfer the ownership of shares according to the provisions of the sale of rights from one of the founders to another founder or from the heirs of one of the founders in the event of his death to a third party or in the case of execution on the funds of the insolvent or bankrupt founder, provided that the priority of owning these shares is given to the other founders. 3- The provisions of this article shall apply to what the founders subscribe in the event of a capital increase before the ban period has passed.</p>
<p>Article Thirteen: Capital Increase:</p>	<p>Article Thirteen: Capital Increase:</p>

Before the amendment	After the amendment
<p>The extraordinary general assembly is to decide the increase of the company's capital - after the approval of the competent authorities - and on the condition that the capital has been paid in full. The shareholder who owns the share - at the time of the General Assembly's decision to approve the increase in the capital - has priority in subscribing for new shares issued in exchange for cash shares, and they inform them of their priority - if any, by publishing in a daily newspaper or by informing them by registered mail of the decision to increase the capital, the terms of the subscription, its duration and date of its beginning and its end. The extraordinary general assembly has the right to suspend the priority right for shareholders to subscribe to an increase in capital in exchange for cash shares, or to give priority to non-shareholders in cases it deems appropriate in the interest of the company. The shareholder has the right to sell or waive the pre-emption right during the period from the time of the issuance of the General Assembly's decision to approve the capital increase to the last day for subscribing for new shares associated with these rights, in accordance with the controls laid down by the competent authority.</p> <p> </p>	<p>1- The extraordinary general assembly may decide to increase the capital of the company after the approval of the Authority and the Capital Market Authority, provided that the capital has been fully paid. It is not required that the capital be paid in full if the unpaid portion of the capital belongs to shares issued in exchange for converting debt instruments or financing assets into shares and has not expired after the prescribed period for converting them into shares.</p> <p>2- The extraordinary general assembly in all cases may allocate the shares issued when increasing the capital or part thereof to the employees of the company and its subsidiary companies or some of them, or any of that. Shareholders may not exercise the right of priority when the company issues the allocated shares for employees.</p> <p>3-The shareholder who owns the share - at the time of the General Assembly's decision approving the capital increase the priority in subscribing to new shares issued in exchange for cash shares, and these will be informed of their priority - if any, by publishing in a daily newspaper or informing them by registered mail of the capital increase decision and the terms, duration, start and end of the subscription.</p> <p>4. The extraordinary general assembly has the right to suspend the priority right for shareholders to subscribe to the capital increase in exchange for cash dividends, or to give priority to non-shareholders in cases it deems appropriate for the company's interest.</p> <p>5- Likewise, the shareholder has the right to sell or waive the pre-emption right during the period from the time of the issuance of the General Assembly's decision to approve the capital increase to the last day for subscription to new shares related to these rights, in accordance with the controls laid down by the Capital Market Authority.</p>

Before the amendment	After the amendment
Article 14: Reducing the Capital:	Article Fourteen: Capital Reduction:

of the Extraordinary General Assembly to decide to reduce the capital if it exceeds the company's need or if it incurs losses - after the approval of the competent authorities that the paid-up capital of the insurance company after reducing the capital is not less than (100) one hundred million riyals. The paid-up capital of the reinsurance company or the insurance company that carries out at the same time reinsurance business is not less than (200) two hundred million riyals, and the reduction decision is not issued until after reading a special report prepared by the auditor on the reasons directed to him, the liabilities of the company and the The effect of the reduction in these liabilities. If the capital reduction was a result of an increase in the company's need, the creditors were invited to express their objections within (30) sixty days from the date of publishing the reduction decision in a daily newspaper distributed in the region where the company's head office is. If one of the creditors objects and submits his documents to the company on the aforementioned date, the company must pay him his debt if it is immediately or provide him with a guarantee sufficient to pay it if it is later

Article fifteen: the management of the company:

The management of the company is undertaken by a board of directors of no less than (5) five members and no more than (11) eleven members elected by the ordinary general assembly for a period not exceeding three years, and the composition of the board of directors must reflect an appropriate representation of Independent Members. In all cases, the number of Independent members of the Council shall not be less than two members or one third of the members of the Council, whichever is greater. As an exception to this, the constituent assembly appoints the members of the first board of directors for a period not exceeding (3) three years starting from the date on which the Ministry of Commerce and Investment declares to establish the company

1 - The Extraordinary General Assembly may decide to reduce the capital

Money if it exceeds the company's need or if it suffers losses after the approval of the Corporation and the Capital Market Authority, provided that the paid-up capital of the insurance company after reducing the capital is not less than (100) one hundred million riyals, and the paid-up capital of the reinsurance company or the Insurance company that engages in At the same time, reinsurance works for (200) two hundred million riyals. The reduction decision is not issued except after reading a special report prepared by the auditor on the reasons Due to him, the liabilities of the company, and the impact

Reduction in these liabilities

2- If the reduction of the capital was a result of an Increase in it over a need

The company, the creditors must be called upon to express their objections within (60) sixty days from the date of publishing the reduction decision in a daily newspaper distributed in the region in which the company's head office is located. If one of the creditors objected and presented to the company | His documents are on the aforementioned date, and the company must pay him his debt if it is immediate, or provide him with sufficient security to fulfill it if it is postponed.

Article fifteen: The management of the company:

The management of the company shall be undertaken by a board of directors consisting of (10) ten members elected by the ordinary general assembly for a period not exceeding three years, and the composition of the board of directors shall be adequately represented by the independent members. In all cases, the number of independent members of the Council shall not be less than two members or one third of the members of the Council, whichever is greater. As an exception to this, the constituent assembly appoints the members of the first board of directors for a period not exceeding (3) three years starting from the date on which the Ministry of Commerce and Investment declares to establish the company

Before the amendment	After the amendment
<p>Article Sixteen: Termination of Board Membership: The membership of the Board of Directors ends with the end of the term of appointment, resignation, or death, or if the Board of Directors proves that the member has violated his duties in a way that harms the interest of the company, provided that this is accompanied by the approval of the Ordinary General Assembly, or with the termination of his membership in accordance with any system or instructions in effect in In the Kingdom of Saudi Arabia, or if he ruled a month of bankruptcy or insolvency, or submitted a request for settlement with his clients, stopped paying his debts or became unconscious, or became mentally ill, or If it is proven that he has committed an act of breach of trust or morals, or was convicted of forgery. Nevertheless, the Ordinary General Assembly may at all times dismiss all or some of the members of the Board of Directors without prejudice to the right of the member Is isolated from the company by claiming By compensation, If the dismissal occurred for an unacceptable reason or at an inappropriate time, and a member of the board of directors may retire, provided that this is at an appropriate time and that he is not responsible before the company for the damages resulting from the retirement.</p>	<p>Article Sixteen: Termination of Board Membership: Board membership ends with the end of the board session, resignation, death, or absenteeism from three meetings within one year without a legitimate and acceptable excuse, or if it is proven to the Board of Directors that the member has violated his duties in a way that harms the interest of the company, provided that this is accompanied by the approval of the Ordinary General Assembly Or if his membership has expired in accordance with any system or instructions in force in the Kingdom of Saudi Arabia, or if he is declared bankrupt or insolvent, or submitted a request for settlement with his creditors, or has stopped paying his debts, or has suffered a mental illness or a physical disability that may lead to the member's inability to do so. In his turn completely, or it is proven that he committed an act that violates trust and morals, or was convicted of forgery according to a final judgment. It is not permissible for the Ordinary General Assembly at all times to dismiss all or some of the members of the Board of Directors without prejudice to the right of the dismissed member towards the company to claim compensation if the dismissal occurred for an unacceptable reason or at an inappropriate time. 3- If a member of the board resigns and has notes on the company's performance, he must submit a written statement thereof to the chairman of the board of directors, and this statement must be presented to the members of the board of directors 4- The Saudi Arabian Monetary Agency must be informed Upon the resignation of any member of the Council or the termination of his membership for any reason except</p>

Before the amendment	After the amendment
Article Seventeen: Vacant Position in the board:	Article 17: The vacant position in the board:

<p>In the event that the position of one of the members of the board of directors becomes vacant, the board could appoint - temporarily. A member of the vacant position who has sufficient experience and after obtaining the non-objection of the Saudi Arabian Monetary Agency and without considering the arrangement in obtaining votes in the General Assembly through which the Board of Directors was elected, and must inform the Financial Market Authority of this within five (5) five days Actions from the date of appointment and this appointment must be presented to the Ordinary General Assembly at its first meeting, and the new member completes the term of his file only, and a decision by the competent authority may invite the Ordinary General Assembly to convene In the event that the number of members of the Board of Directors falls below the minimum validity of its meeting, and it must be informed The Saudi Arabian Monetary Agency upon the resignation of any member of the board or termination of his membership for any reason other than the end of the session of the board within (5) five working days from the date of leaving the job and taking into account the relevant disclosure requirements..</p>	<p>In the event the position of a member of the board of directors becomes vacant, the board may appoint temporarily. A member of the vacant position who has sufficient experience and after obtaining the non-objection of the Saudi Arabian Monetary Agency and without considering the arrangement in obtaining votes in the General Assembly in which the Board of Directors was elected Through it, the Ministry of Commerce and Investment, as well as the Financial Market Authority, must be notified within five (5) five working days from the date of appointment, and this appointment must be presented to the Ordinary General Assembly at its first meeting, and the new member completes the term of his predecessor only.</p>
<p>Article 18: Powers of the Board: Taking into account the powers established for the General Assembly, the Board of Directors shall have the widest powers in managing the company in a way that achieves its purpose. It also has the power, within the limits of its competence, to delegate one or more of its members or from others to carry out certain work or actions - without It contradicts the relevant laws and regulations, and the Board of Directors may, for example, not be limited to, represent the company in its relations with third parties, government and private agencies, and before</p>	<p>Article 18: Powers of the Board: - Subject to the powers established for the General Assembly, the Board of Directors shall have the broadest powers in managing the company in a way that achieves its objectives, with the exception of what is excluded in a special text in the Companies Law or this Regulation in terms of acts or acts of interference In the jurisdiction of the general assembly, (the board of directors shall have the broadest powers in managing the company to achieve its purpose, and within the limits of its competence it may delegate one or more of its members or</p>

Before the amendment	After the amendment
----------------------	---------------------

All Sharia courts, the Board of Grievances, labor offices, workers, higher and primary committees, settlement of labor disputes, the Commercial Paper Commission, all other judicial committees, arbitration bodies, civil rights, police departments, chambers of commerce and industry, all companies, institutions, banks, commercial banks, money houses, all funds and governmental financing institutions of various names and specializations, and other lenders and the Council The right to acknowledge, demand, defend, plead, litigate, surrender, reconcile, accept judgments and deny them, arbitration, request execution of judgments and their objections, adjudicate what happens from execution, absolve the company's debtors of their obligations, and enter into tenders, sale, purchase and mortgage of real estate. The Council also has the right to contract and sign in the name of the company and on its behalf on all types of contracts, documents and documents, including without limitation contracts for the establishment of companies in which the company participates with all its amendments and annexes, amendment decisions, and signing of agreements and instruments before the notary and official authorities, as well as agreements of loans, guarantees, guarantees and instruments for sale Purchase of real estate, issuance of legal agencies on behalf of the company, procurement, emptying, stating, receiving, delivery, renting, leasing, arresting, payment, opening accounts and credits, withdrawing and depositing with banks, issuing guarantees to banks, funds and government financing institutions, signing all papers, order documents, checks, all commercial papers, documents and all banking transactions

From a third party in carrying out a specific act or business - as long as it does not contradict | With the relevant laws and regulations. The board of directors, for example, but not limited to, may represent the company in its relations with others, government and private agencies, civil rights, police departments, chambers of commerce and industry, all companies, institutions, banks, commercial banks, money houses, all funds and government financing institutions of various names and specializations, and other lenders. And absolving the debtors of the company of their liabilities and entering into tenders, buying, selling and mortgaging real estate. The council has the right to contract and sign in the name of the company and on its behalf on the | All types of contracts, documents and documents, including without limitation contracts for the establishment of companies in which the company participates with

All its amendments, appendices, amendment decisions, and signing of agreements and instruments before the notary and official authorities, as well as loan agreements, guarantees, guarantees and sukuk for the sale and purchase of real estate and the issuance of legal agencies on behalf of the company. Selling, buying, emptying, accepting, receiving, delivering, investing, leasing, receiving, paying and opening accounts | Credits, withdrawals, deposits with banks, issuance of guarantees to banks, funds and government financing institutions, and signing of all papers, order bonds, checks, and all | Commercial papers, documents and all banking transactions) - within the limits of his competence - to authorize one or more of its members or from a third party to conduct a specific business or business in a manner that does not conflict with the relevant laws and regulations. 7- The Board of Directors may contract loans of any duration, or sell or mortgage the company's assets, sell or mortgage the company's business, or absolve the company's debtors from their liabilities, unless this statute includes or is issued by the Ordinary General Assembly restricting the powers of the Board of Directors in this regard.

Before the amendment	After the amendment
<p>Article Nineteen: Remuneration for Board Members: The minimum annual remuneration for the Chairman and members of the Board of Directors shall be (120,000 Saudi Riyals) (one hundred twenty thousand Saudi riyals) and the maximum amount is (500,000,000 riyals) five hundred thousand Saudi riyals annually in exchange for their membership in the board of directors and their participation in its work, including additional remuneration in the event that the member participates in any of the committees emanating from the board. In the event that the company achieves profits, a percentage may be distributed Equivalent to (10%) of the remaining net profit after deducting reserves Which was decided by the General Assembly in implementation of the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law and after distributing a wind to the shareholders of not less than (5%) of the company's paid-up capital, provided that the entitlement of this remuneration is proportional to the number of sessions attended by the member, and every estimate that violates this is null and void. In all cases, the total remuneration and financial or in-kind benefits and rewards that a member of the Board of Directors gets shall not exceed an amount of 5,000,000 riyals (five hundred thousand riyals per year). The maximum allowance for attending the sessions of the Council and its committees shall be (5000 riyals) five thousand riyals for each session, not inclusive. Travel and accommodation expenses. Each member of the board, including the chairman of the board, shall be paid the value of the actual expenses they make in order to attend the meetings of the board or the committees emanating from the board of directors, including travel, accommodation and subsistence expenses. The report of the board of directors must include the general assembly Material on a comprehensive statement of all that was obtained by members of the Council Management during the financial year of bonuses, favors and other benefits. It should also include a statement of what members of the council received as workers or administrators, or what they received in return for technical or administrative works or consultations. It should also include a statement of the number of Council sessions and the number of sessions attended by each member from the date of the last meeting of the General Assembly</p>	<p>Article Nineteen: Remuneration for Board Members: and Remuneration Capital with the Chairman and the Managing Director 1- The remuneration of the members of the Board of Directors shall be a certain amount or an allowance Attendance about sessions, benefits in kind, or a certain percentage of net profits, and it is permissible to combine two or more of these benefits. 2- If the bonus is a certain percentage of the company's profits, then no percentage may exceed (10%) of the net profits, after deducting the reserves decided by the General Assembly in implementation of the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law, the Companies Law and this Law, and after distributing a profit to the shareholders of not less than (5%) of the company's paid-up capital , Provided that the entitlement to this bonus is proportional to the number of sessions that the member attends, and any estimate to the contrary shall be void. 3- In all cases, the total remuneration and financial or in-kind benefits and rewards that a member of the Board of Directors gets does not exceed an amount of five hundred thousand riyals annually (except for the members of the audit committee), in accordance with the controls set by the Capital Market Authority. 4- The report of the Board of Directors to the Ordinary General Assembly must include a comprehensive insult to all that the members of the Board of Directors received during the fiscal year in terms of remuneration, expenses allowance and other benefits. It should also include a statement of what members of the council received as workers or administrators, or what they received in return for technical or administrative work or consultations, and it should also include a statement of the number of council sessions and the number of sessions attended by each member from the date of the last meeting of the General Assembly.</p>

Article Twenty: The Powers of the President, the Deputy, the Managing Director, and the Secretary of the Board:

The Board of Directors shall appoint from among its members a Chairman and Vice President. An executive president is appointed, and he may appoint a managing director. It is not permissible to combine the position of the chairman of the board of directors with any executive position in the company, and the chairman of the board of directors has the right to sign for the company and implement the decisions of the board. The chairman of the board of directors is authorized to represent the company before the courts, arbitration bodies and others, and the chairman of the board of directors may, by a written decision, delegate some of his powers to other members of the board or from third parties to carry out specific work or work, and the board of directors determines the salaries, allowances and bonuses for each of the board chairman and the managing director. In accordance with what is stipulated in Article (12) of this bylaw. The board of directors must appoint a secretary. The councilor may also appoint one or more counselors for him in the various affairs of the company, and the board shall determine their remuneration. The term of the head does not increase The Board, his Deputy, the Managing Director and the Secretary of the Board of Directors are members of the Board of Directors for the duration of each of them in the Board, and they may be re-elected, and the Board at any time may dismiss them or any of them without prejudice to the right of the dismissed person to compensation if the dismissal took place for an unlawful reason or at an inappropriate time the title was modified Item only)

Article Twenty Powers of the Chairman of the Board of Directors and Duration His membership:

as well as the membership of the deputy, the managing director, and the secretary The secret The board of directors appoints from among its members a chairman and a vice president and appoints an executive president, and he may appoint a delegated member, and it is not permissible to combine the position of the chairman of the board of directors with any executive position in the company, and the chairman of the board of directors has the right to sign for the company and implement the decisions of the board and the chairman of the board of directors is competent to represent the company before The judiciary, arbitration tribunals and third parties, and the chairman of the board of directors may, by written decision, delegate some of his powers to other members of the board or from third parties to carry out specific work or actions. The board of directors determines | Salaries, allowances, and bonuses for the Chairman and the Member Delegated according to what is stipulated in Article (19) of this bylaw. The board of directors is free to appoint a secretary for the board. The board may also appoint one or more counselors in the various affairs of the company, and the board shall determine their remuneration. The term of the chairman, his deputy, the managing director, and the secretary of the board member shall not exceed the term of each of them in the council. Appropriate. Item name has only been modified)

Article Twenty-One: Board Meetings:

The board meets in the head office of the company at the invitation of its chairman, and the chairman of the board must call the meeting whenever two of the members request it, and the invitation must be documented in the way the board sees it. Council meetings are held periodically and whenever needed, provided that the number of annual council meetings is not less than (4) so that there is at least one meeting every three months.

Article Twenty-one: Board meetings:

The council meets at the invitation of its chairman, and the council chairman must call the meeting whenever two of the members so request, and the invitation must be documented in the way the council sees it, and the council's meetings are held periodically and whenever the need arises, provided that the number of meetings is not reduced. The annual council has about (4) 'meetings, so that there is at least one meeting each Three months.

Article Twenty-Two: A Board Meeting Quorum:

The meeting of the Board shall not be valid unless it is attended by (two thirds) of the members by themselves or by proxy, provided that the number of the members are present by themselves (at least four members, including an independent member, and the member may delegate another member to attend the Board's meetings in voting in them. By the majority of the opinions of the attending members or their representatives, and when the opinions are equal, the side with which the session chair voted is more likely. The Board of Directors at its first meeting following it.

Article Twenty-Two: A Board Meeting Quorum:

- 1- A Board meeting is not valid unless it is attended by (five) members, provided that the number of members attending is (at least three members)
- 2- if the necessary conditions for a Board meeting are not met due to the lack of the number of its members below the minimum as stipulated in this bylaw, the rest of the members must call the Ordinary General Assembly to convene within sixty days, to elect the necessary number of members.
- 3- It is permissible, by decision of the Capital Market Authority, to call the Ordinary General Assembly to convene in the event that the number of Board members falls below the minimum validity of its meeting
- 4- It is not permissible for a member of the Board of Directors to delegate someone else to attend the meeting. Exception from this, a member of the Board of Directors may delegate to other members from him
- 5- Board decisions are issued by the majority of opinions of the attending members or representatives therein, and when opinions are equal, the side that The chairperson of the session voted with him
- 6- The board of directors may issue decisions in urgent matters presenting it to the members scattered, unless one of the members requests - in writing - the council meeting for deliberation, and these decisions are presented to the council at its first subsequent meeting

Article Twenty-Four: Agreements and Contracts:

The company, after obtaining the non-objection of the Saudi Arabian Monetary Agency, has the right to conclude an agreement to manage technical services with one or more companies qualified in the field of insurance. Board members may enter into insurance contracts with the company in which they have an interest, provided that the Chairman of the Board of Directors provides the General Assembly with the details of those insurance contracts. A member of the board of directors shall inform the board of his direct or indirect interest in the business and contracts that are made for the account of the company, and this notification shall be recorded in the minutes of the meeting. This member may not participate in voting on the decision issued in this regard by the Board of Directors and the shareholders' assemblies. The chairman of the board of directors informs the ordinary general assembly when it is convened of the business and contracts in which one of the board members has a direct or indirect interest in it, and the notification is accompanied by a special report from the company's external auditor. If a member of the board fails to disclose his interest, the company or everyone in the interest may claim before the competent judicial authority to nullify the contract or oblige the member to pay any profit or benefit that has been achieved for him from that.

Article Twenty-Four Agreements, Contracts and Conflicts: Interests and Competition of the Company:

1-The Company shall have the right after obtaining a non-objection of the Saudi Arabian Monetary Authority. To conclude an agreement to manage services Technical with one or more companies qualified in the insurance field.

2-A member of the Board of Directors may not have any direct or indirect interest in business and contracts that are made for the account The company is only authorized by the ordinary general assembly, and the member of the board of directors must inform the collector of his direct or indirect interest in the business and contracts that are made for the company's account, and this notification shall be recorded in the meeting minutes.

3- This member may not participate in voting on the decision to be issued in this regard in the Board of Directors and shareholders' assemblies

4- The Chairman of the Board of Directors informs the Ordinary General Assembly when it convenes about the business and contracts in which one of the Board members has a direct or indirect interest in it. Special from the company's external auditor

5- If a member of the board fails to disclose his interest, the company or any interested party may claim before the competent judicial authority to prolong the contract or oblige the member to pay any profit or benefit achieved for him from that.

6-Responsibility for damages resulting from the works and contracts referred to in Paragraph (1) of this Article rests on the member with an interest in the work or contract, as well as on the members of the Board

7-Members of the Board of Directors who are opposed to the decision are exempted from responsibility when they express their objection explicitly in the minutes of the meeting. Absence from attending the meeting at which the decision is issued is not considered a reason for exemption from responsibility unless it is proven that the absent member did not know about the decision or was unable to object to it after being aware of it

8-It is not permissible for a member of the Board of Directors to participate in any business that would compete with the company, or to compete with the company in any of the branches of the activity that it is practicing; otherwise, the company has the right to demand compensation from him before the competent judicial authority, unless he has obtained a previous license from the Ordinary General Assembly – renewable every year - he is allowed to do this

Article Twenty-Five: Attending the assemblies:

of a properly formed General Assembly that represents all the shareholders, and is held in the city in which the head office of the company is located, and every shareholder, regardless of the number of his shares, has the right to attend the general assemblies of the shareholders and he has the right to delegate on him another person who is not a member of the Board of Directors or Company employees attend the General Assembly, and it is permissible to hold general assembly meetings of shareholders and shareholder participation in their deliberations and vote on their decisions by means of modern technology, according to the controls laid down by the competent authority.

Article Twenty-Six: The Constituent Assembly:

The founders call all subscribers to hold a constituent assembly within (45) forty-five days from the closing date of the shares subscription, and each subscriber - regardless of the number of his shares - has the right to attend the constituent assembly. For the meeting to be valid, the attendance of a number of subscribers representing at least (half) of the capital. If this quorum is not available. An invitation was sent to a second meeting to be held at least (15) fifteen days after being invited. Nevertheless, the second meeting may be held one hour after the expiry of the period specified for the first meeting to take place, and the invitation to hold the first meeting must include proof of the possibility of holding this meeting. In all cases, the second meeting shall be valid regardless of the number of subscribers represented.

Article Twenty-Five: Attendance at the Assemblies:

- The properly formed general assembly represents all: the shareholders, and is held in the city in which the head office of the company is located. 2- Every shareholder, regardless of the number of his shares, has the right to attend the general assemblies of shareholders, and he has the right to delegate to him another person who is not members of the board of directors or company employees to attend the general assembly. General meetings of shareholders may be held and the shareholder participates in their deliberations and voting on their decisions by means of technology. Modern according to the controls set by the Capital Market Authority.

Article Twenty-Six: The Constituent Assembly:

1. The founders invite all subscribers to hold a founding assembly within (45) forty-five days from the date of closing the shares subscription, provided that the period between the date of the invitation and the date of the meeting is not less than ten days.
2. Every subscriber - regardless of the number of his shares - has the right to attend the constituent assembly, and for the meeting to be valid, a number of subscribers with at least half (half) of the capital must attend. If this quorum is not met, an invitation will be issued to a second meeting to be held after (15) fifteen days at least from the invitation to it. However, the second meeting may take place one hour later The deadline for holding the first meeting has expired The invitation to hold the first meeting shall include indications of the possibility of holding this meeting. In all cases, the second meeting shall be valid regardless of the number of subscribers represented.

Article Twenty-Seven: The Competences of the Constituent Assembly:

1- Verification of the underwriting of all the shares of the company and who

Meet the minimum capital and the amount
Due from the value of shares

2- Approval of the final texts of the company's articles of association, however, substantial changes are made to the system presented to it, except with the consent of all subscribers Actors in it.

3- Appointing the first members of the company's board of directors for a period of not exceeding (3) three years if they have not been included in the company's articles of incorporation or its articles of association. A copy of the invitation and the agenda is sent to the Capital Market Authority. Nevertheless, it is permissible to address the invitation on the aforementioned time to all shareholders by registered letters.

Article Twenty-Seven: The Competences of the Constituent Assembly:

The Constituent Assembly shall be competent in the following matters:

1-Verification of the underwriting of all the shares of the company and the fulfillment of the minimum capital and the amount due from the value of the shares according to the provisions of the system.

2-To discuss the report of evaluating the in-kind shares.

3- Approval of the final texts of the company's articles of association, provided that substantial amendments are not made to the system presented to it except with the approval of all subscribers represented therein.

4- Appointing the members of the first board of directors for a period not exceeding five years and the first auditor if they have not been appointed in the company's articles of association or its articles of association.

5-Discussing and approving the founders' reports on the business and expenditures required by the establishment of the company and approving it. The Ministry of Commerce as well as Capital Market Authority may delegate a representative (or or) as an observer to attend the constituent assembly of the company to ensure the application of the provisions of the law.

Article Thirty-second: The quorum for the ordinary general assembly meeting:

1- The meeting of the Ordinary General Assembly is not valid unless there are shareholders who represent (the proceeds) of the company's capital at least. The percentage may be higher, provided that it does not exceed half. This quorum was not available at the first meeting, and was invited to a second meeting will be held during the 30 days following the meeting the previous. This invitation shall be published in the manner stipulated in Article (30) of this bylaw. Nevertheless, the meeting may take place The second one hour after the end of the period specified for the first meeting, provided that the invitation to hold the first meeting includes indications of announcing the possibility of holding this meeting, and in all cases the second meeting is valid regardless of the number of shares represented. It is permissible to hold regular general assembly meetings for shareholders and the shareholder's participation in their deliberations and voting on its decisions by means of modern technology, according to the controls laid down by the competent authority

Article Thirty-second: The quorum for the ordinary general assembly meeting:

1-The meeting of the Ordinary General Assembly is not valid unless there are shareholders who represent (quarter) of the company's capital at least.

2- If the quorum required for holding the ordinary general assembly meeting in accordance with Paragraph (1) of this Article is not available, a second meeting will be invited to be held during the 30 days following the meeting the previous. This invitation shall be published in the manner stipulated in Article (30) of this bylaw. Nevertheless, the meeting may take place after one hour after the end of the period specified for the first meeting to be held, provided that the invitation to hold the first meeting includes indications of announcing the possibility of holding this meeting, and in all cases the second meeting is valid regardless of the number of shares represented in it.

Article Thirty-third: The Quorum of the extraordinary general assembly meeting:

The meeting of the extraordinary general assembly shall not be valid unless attended by shareholders representing at least (half) of the company's capital (it may be a higher percentage, provided that it does not exceed two thirds). If this quorum is not available at the first meeting, the invitation is issued for a second meeting, the same conditions As stipulated in Article (20) of this bylaw, and the second meeting may take place one hour after the end of the period specified for the first meeting to take place, provided that the invitation to hold the first meeting includes a statement indicating the possibility of this meeting, and in all cases the second meeting shall be valid if it is attended. A number of shareholders representing (a quarter) of the capital at least, and if the necessary quorum is not met in the second meeting, an invitation is issued to a third meeting to be held in the same conditions stipulated in Article (20) of this system, and the third meeting is valid regardless of the number of shares represented in it. After approval of the competent authorities. Extraordinary general assembly meetings may be held for shareholders and the participation of the shareholder in its deliberations and voting on its decisions by means of modern technology, according to the controls set by the competent authority.

Article Thirty-fifth: Resolutions of the Assemblies:

Decisions in the Constituent Assembly are issued by an absolute majority of the shares represented in it, and decisions of the Ordinary General Assembly are issued by an absolute majority of the shares represented in the meeting (a higher percentage may be stipulated). The aforementioned after excluding the special benefits subscribed by the beneficiaries, and we issue decisions in the extraordinary general assembly with a two-thirds majority of the shares represented in the meeting unless the decision relates to an increase or decrease in the capital or extending the term of the company or dissolving the company before the period specified in its statute or its incorporation into a company Or in another institution, the decision is not valid unless it is issued by a majority of three quarters of the shares represented in the meeting

Article Thirty-third: The Quorum of the extraordinary general assembly meeting:

1- The meeting of the extraordinary general assembly is not valid unless attended by shareholders representing at least half the company's capital

2- If the quorum necessary for holding the extraordinary general assembly pursuant to para (10) is not available, the invitation is addressed for a second meeting, with the same conditions stipulated In Article (30) of this Law. The second meeting may be held one hour after the end of the period specified for holding the first meeting provided that the invitation for holding the first meeting includes a proof of declaring the possibility of holding this meeting and in all cases the second meeting is valid if attended by a number of subscribers representing at least a quarter of the capital.

3- If the quorum is not available in the second meeting an invitation is addressed for a third meeting to be held according to the same terms stipulated in article (30) of this law. The third meeting shall be valid whatever the number of shares represented in it may be subject to the approval of Capital Market Authority.

Article Thirty-fifth: Resolutions of the Assemblies:

Decisions in the Constituent Assembly are issued by the absolute majority of the shares represented in it, and the decisions of the Ordinary General Assembly are issued by an absolute majority of the shares represented in the meeting. However, if these decisions relate to the evaluation of special benefits, the approval of the majority of subscribers is required for the shares that represent (two-thirds) of the mentioned shares after excluding the special benefits subscribed by the beneficiaries; and we issue decisions in the extraordinary general assembly by a majority of two-thirds of the shares represented in the meeting unless the decision is related to an increase or decrease in the capital or extending the term of the company or the dissolution of the company before the period specified in its statute or its incorporation into a company or in another institution, the decision is not valid unless it is issued by a majority of three quarters of the shares represented in the meeting.

<p>Article Thirty-sixth: Discussion In the Assemblies: Every shareholder has the right to discuss the topics on the assembly's agenda and to address questions about them to the members of the board of directors and the accounts auditor. Any text in this system that denies the shareholder this right is void. The board of directors or the auditor answers the shareholders' questions to the extent that it does not compromise the interest of the company. And if the shareholder thinks that the answer to his question is not convincing, he must refer to the assembly and its decision in this regard is enforceable.</p>	<p>Article Thirty-sixth: Discussion in the Assemblies: Every shareholder has the right to discuss the topics on the assembly's agenda and to address questions about them to the members of the board of directors and the accounts auditor. Any text in this system that denies the shareholder this right is void. The board of directors or the auditor answers the shareholders' questions to the extent that it does not compromise the interest of the company. And if the shareholder thinks that the answer to his question is not convincing, he must refer to the assembly and its decision in this regard is enforceable.</p>
<p>Article Thirty-ninth: Appointment of Accounts Auditor: The general assembly must appoint two (or more) auditors from among the auditors authorized to work in the Kingdom. And determine their remuneration and the duration of their work, and may re-appoint them. The General Assembly may also, at all times, change them without prejudice to their right to compensation if the change occurred at an inappropriate time or for an unlawful reason.</p>	<p>Article Thirty-ninth: Appointment of Accounts Auditor: The General Assembly must appoint one (or more) auditors from among the auditors licensed to work in the Kingdom. It shall determine their remuneration and the duration of their work, and it may reappoint them provided that the period of his total appointment period does not exceed five consecutive years. whoever completes this period may be reappointed after two years of its expiry. The General Assembly may also, at any time, change them without prejudice to their right to compensation if the change occurred at a specific time. Not appropriate or for an unlawful reason.</p>

Before the amendment	After the amendment
<p>Article Forty-one: Obligations of the auditor: The auditor must submit to the annual general assembly a report prepared in accordance with the generally accepted auditing standards, which is included in the position of the company's management to enable him to obtain the data and clarifications he requested and what he has uncovered in violation of the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law and its implementing regulations And other laws, regulations and instructions Related and his opinion on the fairness of the company's financial statements. The auditor reads his report in the General Assembly. If the assembly decides to approve the report of the board of directors and the financial statements without hearing the auditor's report, its decision will be null</p>	<p>Article Forty-one Obligations of the Auditor: The auditor must submit a report to the annual general assembly in accordance with the generally accepted auditing standards, which is ensured by the position of the company's management to enable him to obtain the data and clarifications that he has painted and what he has uncovered of the violation of the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law and its implementing regulations. And the laws, regulations and other relevant instructions, the company's bylaw and its opinion on the fairness of the company's financial statements. The auditor reads his report in the General Assembly. If the association decides to approve the report of its board of directors and the financial statements without hearing the auditor's report, its decision shall be null</p>
<p>Article Forty-Three: Financial Documents: 1. At the end of each fiscal year, it shall be requested by the Board of Directors</p>	<p>Article Forty-Three: Financial Documents: At the end of each fiscal year, the Board of Directors must prepare the financial statements (the financial statements</p>

<p>Preparing the financial statements (the financial statements consist of: a list of the financial position of insurance operations and shareholders, a list of surplus (deficit) of insurance operations, a list of shareholders' income, a list of shareholders' rights, a list of cash flows for insurance operations and a list of cash flows for shareholders), and a report on the company's activity and financial position for the elapsed fiscal year. This report includes the method that it proposes to distribute profits, and the board places these documents at the disposal of the auditor, at least forty-five (45) days before the date set for the meeting of the general assembly. 2- The Chairman, Chief Executive, and Financial Director of the Board of Directors must sign the documents mentioned in paragraph (1) and copies of them shall be deposited in the head office of the company at the disposal of the shareholders, at least ten days before the date set for the meeting of the general assembly. The chairman of the board of directors shall provide the shareholders with the financial statements of the company, the report of the board of directors and the auditor's report, unless he supervises a daily newspaper that is distributed in the headquarters of the company, provided that he sends a copy of these documents to the Capital Market Authority before the date of the ordinary general assembly meeting (15) five Ten days at least</p>	<p>consist of a list of financial position, insurance and shareholder operations, a list of surplus (deficit) of its insurance operations, a list of shareholders' income, a list of shareholders' rights, a list. Insurance operations cash flow and shareholder cash flow statement). And a report on the company's activity and its financial statements position for the past financial year. This report includes the method that it proposes for the distribution of profits and the Board sets forth the documents are at the disposal of the auditor, before the date specified for the meeting of the General Assembly, by (45) forty-five days the least</p> <p>2- The Chairman, Chief Executive and Financial Director of the Board of Directors must sign the documents mentioned in Paragraph (1), and copies of them shall be deposited in the head office of the company at the disposal of the shareholders at least (21) twenty-one days before the date set for the meeting of the General Assembly.</p> <p>3- The chairman of the board of directors must provide the shareholders with the financial statements of the company, the report of the board of directors, and the auditor's report, unless they are published in a daily newspaper distributed in the headquarters of the company, and he must also send a copy of these documents to the Ministry of Commerce and Investment and the Financial Market Authority before the date of the ordinary general meeting. Ab (10) fifteen days at least.</p>
--	--

Before the amendment	After the amendment
<p>Article Forty-five: Zakat and Reserve: The company must:</p> <p>1- Set aside zakat and assessed income tax</p> <p>2 - Set aside (20%) of the net profits to form a statutory reserve, and the Ordinary General Assembly may suspend this reserve when the total reserve reaches (100%) of the paid capital</p> <p>3- The Ordinary General Assembly, upon determining the share of shares in the net profits, may decide to form other reserves, to the extent that it serves the company's interest or it ensures that as much as possible constant dividends are distributed to the shareholders.</p>	<p>Article Forty-five Zakat, reserves and profit distribution: The company must:</p> <p>1- Zakat and income tax legally prescribed.</p> <p>2- To Set aside (20%) of the net profits to form a statutory reserve, and the Ordinary General Assembly may stop this set aside when the total reserve reaches (100%) of the paid capital</p> <p>3- The Ordinary General Assembly, when determining the share of shares in the net profits, may decide to create other reserves, to the extent that it serves the interest of the company or guarantees the distribution of fixed profits as possible to the shareholders.</p> <p>4- The net annual profits of the company that it determines after allocating them shall be distributed all the general expenses and other costs, and the formation of the necessary reserves to meet the doubtful debts, investment risks and contingent liabilities that the Board of Directors</p>

deems necessary in accordance with the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law and the provisions issued by the Saudi Arabian Monetary Agency. The remainder of the profits after deducting the reserves determined according to the relevant regulations and zakat, a percentage of not less than (20%) - not less than 1% of the paid-up capital for distribution to the shareholders according to what is proposed by the Board of Directors and provided by the General Assembly, and if the remaining percentage is from the profits owed to the shareholders. This percentage is not sufficient to pay, so the shareholders may not demand to pay it in the following year or years, and the General Assembly may not decide to distribute a percentage of profits in excess of what the Board of Directors has proposed.

Article Forty-nine: Responsibility of Board Members:

1-The members of the Board of Directors shall be jointly responsible for indemnifying the company, the shareholders or others for the damage that results from their mismanagement of the company's affairs or their violation of the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law and its implementing regulations, regulations, bylaws and other relevant instructions, and every condition requiring otherwise shall be deemed null and void. Responsibility rests on all members of the board of directors if the error arises from a decision issued by their unanimous vote. As for decisions issued by the majority of opinions, the opposing members will not be asked about them once they express their objection in the Minutes of the meeting. Nor after being absent from the meeting at which the decision is issued causes exemption from liability unless it is proven that the absent member is not aware of the decision or is unable to objection to it after learning about it. Filing a liability lawsuit does not preclude the approval of the Ordinary General Assembly

Article Forty-nine: Responsibility of Board Members:

The members of the Board of Directors shall be jointly responsible for indemnifying the company, shareholders or others for the damage that results from their mismanagement of the company's affairs or their violation of the provisions of the Cooperative Insurance Companies Control Law and its implementing regulations and the rules, regulations and other relevant instructions and this system, and every condition requiring otherwise is considered as if it were not. Responsibility rests on all members of the board of directors if the error arises from a decision issued by their unanimous vote. As for the decisions issued by the majority of votes Opinions. The opposing members are not asked about them once they explicitly prove their objection in the minutes of the meeting. Absence from attending the meeting at which the decision is issued is not a reason for exemption from Liability unless it is proven that the absent member is not aware of the decision or is unable to object to it after being aware of it.

to absolve the members of the Board of Directors. The liability lawsuit shall not be heard after the lapse of () three years from the date of discovery of the harmful act, and with the exception of the cases of fraud and forgery, the liability lawsuit is not heard in all cases after the lapse of (5) five years from the end of the fiscal year in which the harmful act occurred or 2) Three years from the termination of the membership of the concerned board member, whichever is later. Each shareholder has the right to file the liability lawsuit for the company against the members of the board of directors if the mistake made by them would cause special harm to him. The shareholder is not entitled to file the aforementioned lawsuit unless the company's right to file it is still valid. The shareholder must inform the company of his intention to file a lawsuit, while restricting his right to claim compensation for the special damage he suffered

2- The approval of the ordinary general assembly does not prevent the members of the board of directors from being discharged from liability.

3- The liability lawsuit shall not be heard after the lapse of (3) three years from the date of the harmful act being discovered. Except for the cases of fraud and forgery. The liability lawsuit will not be heard in all cases after the lapse of (5) five years from the end of the fiscal year in which the harmful act occurred, or (3) three years from the expiration of the membership of the concerned board member, whichever is later.

4- Each shareholder has the right to file the liability lawsuit for the company against the members of the board of directors if the mistake made by them would cause special harm to him. The shareholder may not file the aforementioned lawsuit unless the company's right to file it is still valid. The shareholder must inform the company of his intention to file a lawsuit, while restricting his right to claim compensation for the special damage he suffered.

5-The company may be charged the following expenses that it costs the shareholder to file a lawsuit, regardless of its outcome, with the following conditions:

A- If he institutes the lawsuit in good faith.

B - If we present to the company the reason for which the lawsuit was filed and there is no response within thirty days.

C. If it is in the interest of the company to institute this lawsuit based on the provision of (Article 79) of the Companies Law.

D. That the lawsuit is based on a valid basis.

Article Fifty: Company Expiration:

Upon its dissolution, the company enters the role of liquidation and maintains the necessary legal personality to the extent necessary for liquidation.

The liquidation decision must include the appointment of the classroom, the determination of his powers, his fees, the restrictions imposed on his powers, and the period of time required for the liquidation, and it must not exceed the liquidation period | Electives are (5) five years, and may not be extended for more than

That is, except by a court order, and the authority of the company's board of directors to dissolve it ends.

Nevertheless, these remain in charge of managing the company and are excluded from others in the judgment of the liquidators until the oath of the liquidator, and the company's bodies remain during the liquidation period their competencies that do not conflict with the competencies of the class. Insurance operations surplus

Article Fifty: Company Expiration:

1-Upon its expiration, the company enters the role of liquidation and maintains the necessary legal personality to the extent necessary for liquidation

2-The voluntary liquidation resolution is issued by partners or the general assembly.

3-The liquidation resolution must include the appointment of the liquidator and to specify his authorities and remunerations and the restrictions on its powers and time frame necessary for liquidation. The voluntary liquidation period must not exceed five (5) years and may not be extended for more than that period without a judicial order.

4-The authority of the company's board of directors ends with its dissolution, yet the members of the board remain in charge of managing the company and are counted for others as liquidators until the liquidator is appointed, and the company's apparatus retains, during the liquidation period, its competencies that do not conflict with those of

and reserves formed as stipulated in Articles (44) and (40) of this Law

Note: Chapter 10 and Chapter have been deleted

the liquidator. The rights of the participants in the surplus of insurance operations and the reserves formed as stipulated in Articles (44) and (45) of this Law shall be taken into consideration in the liquidation

Note: Chapter 10 and Chapter 11 have been deleted and their articles have been added to Chapter 9